

وأما اشتراط ضم استغفار الرسول إلى استغفارهم فمعناه ان توبتهم لا تتحقق إلا إذا رضي عنهم رضاء كاملاً بحيث يشمر قلبه الرحيم بالمؤمنين بمحاجتهم إلى المغفرة لصحة توبتهم وإخلاصهم ، فذنبهم ذلك لا يفر إلا بضم استغفاره ﷺ إلى استغفارهم وليس كل ذنب كذلك ، بل يكتفي في سائر الذنوب بتوبة العبد المذنب حيث كان والاخلاص لله تعالى ، هـ ١ .

٦٥٢

### استغفار الرسول لذنبه<sup>(١)</sup>

وأما استغفار الرسول ﷺ لذنبه فللعلماء فيه أقوال منها ما ذكر السائل ، وسبب الاشكال الذي أثار ذلك ان الأنبياء معصومون من المعاصي ، وهي قاعدة قطعية يجب تأويل ما عارضها ، وظنوا ان منها أمر الله لحاتم رسله ﷺ بالاستغفار لذنبه وليس منها في الحقيقة ، فإن الذنب أعم من المعصية كما حققناه في مواضع من التفسير وغيره ، فهو عبارة عما تكون له تبعة او عاقبة تستوخم او تضر او تنافي المصلحة ، وقال المحقق الراغب في مفردات القرآن : والذنب في الأصل الأخذ بذنب ( بالتحريك ) الشيء يقال ذنبته - أصبت ذنبه ، ويستعمل في كل فعل تستوخم عقباه اعتباراً بذنب الشيء ، ولهذا يسمى الذنب تبعة اعتباراً لما يحصل من عاقبته ، هـ ١ . فالذنب قد يكون قولاً وقد يكون عملاً بدنياً او نفسياً ، وقد يكون أمراً سلبياً كترك ما ينبغي ، والتقصير فيما يضر التقصير فيه في المعاش او المعاد ، وهو أعم من المعصية فانها خاصة بمخالفة ما أمر الله تعالى به او نهى عنه ، وترى جميع الناطقين بالعربية يستعملون الذنب في هذا المعنى العام ، فيقول أحدهم لمن أساء إليه أو قصر في شيء من حقوقه العرفية كحقوق القرابة والصدافة إنني مذنب أو معترف بذنبي فلا تؤاخذني .

(١) النارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٣٥٢ - ٣٥٤ .

والأنبياء عليهم السلام معصومون من عصيان الله تعالى فيما شرعه لهم من أمر ونهي ، وليسوا معصومون من كل عمل أو ترك قد تكون له عاقبة غير حسنة إذا لم يعلموا ذلك ، بل هذا من الإجهاد الذي يجوز عليهم فيه الخطأ بمقتضى الطبيعة البشرية ، وإنما قال العلماء : ان الله تعالى يبين لهم هذا النوع من الخطأ إذا وقع ولا يقرهم عليه .

ويؤيد هذا، ما ورد في الكتاب العزيز من معاتبه الله تعالى خاتم رسله على أمثال هذه الذنوب وأمره بالاستغفار منها، كقوله تعالى في سورة النساء: «إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً، واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيماً، ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثمياً»<sup>(١)</sup> الآيات - وسببها قضية أراد بعض المنافقين فيها أن يخذعوا النبي ﷺ ليحكم على يهودي بريء بالسرقة انتصاراً لبعض المسلمين، وكاد ﷺ يصدقهم ويحكم على اليهودي ، وكان هذا هو الظاهر من الدعوى ومال قلبه ﷺ إليه ، لأن المسلمين كان يغلب عليهم الصدق واليهود بالعكس ، وكان المنافقون أكذب الكاذبين ، فنزلت الآيات مبينة له الحق في القضية .

ومنها اذنه ﷺ لبعض المنافقين في التخلف عن الخروج معه الى غزوة تبوك حين استأذنه في ذلك ، وكان وجه اجتهاده، صلى الله عليه وآله وسلم، صحيحاً من وجه أيده القرآن بعد ذلك بقوله : «لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً»<sup>(٢)</sup> الآية . ولكن كانت المصلحة الراجحة أو أرجح المصلحتين أن لا يأذن لهم ، فعاتبه الله تعالى وبين له ذلك بقوله : «عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين»<sup>(٣)</sup>، ومثل ذلك اجتهاده ﷺ في فداء أسرى بدر الموافق لاجتهاد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وكان العتاب عليه أشد

(١) سورة النساء رقم ٤ الآية ١٠٤ - ١٠٦ . سقطت « بما أراك الله » في النار .

(٢) سورة التوبة رقم ٩ الآية ٤٧ .

(٣) سورة التوبة رقم ٩ الآية ٤٣ .

وهو قوله تعالى : « ما كان لني أن يكون له أمرى حتى يشخن في الأرض ، إلى قوله : « لولا كتاب من الله سبق لمسك فيما أخذتم عذاب عظيم ، » (١) .

وهذا الوجه لا ينافي حكمة اقتداء الأمة به ﷺ ، وأن لا يدعي أحد منها تكن درجته في المعرفة والصلاح أنه لا ذنب له يستغفر الله منه - ولا قول من خرج المسألة على قولهم : حسنات الأبرار سيئات المقربين . فان ما عد من ذنوب النبي ﷺ لم يكن إلا اجتهاد في إقامة الدين بحسب ما وصل إليه علمه وعلم الله تعالى فوق كل علوم خلقه ، فهو في نفسه حسنة له عليها أجر الاجتهاد ، وباعتبار آخر ذنب لا معصية ، وحسبنا هذا هنا ، فقد تكرر بسط المسألة في المنار .

٦٥٣

### أسئلة في الهبة والميراث

من صاحب الإمضاء - في كلوغ بنكوك نوى (سيام) محمد علي الكريمي .  
بسم الله الرحمن الرحيم . حمداً للواحد الخلاق ، وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد أفضل الخلق على الإطلاق ، وعلى آله وصحبه أئمة أعلام الهدى في الانحاء والآفاق .

وبعد ، فيا حضرة صاحب الفضيلة السيد محمد رشيد رضا المحترم أرشدنا الله برشدك ، وأسعدك في الدارين ، ودمت مصباح النيرين ، وعلوت معالي الفرقدين ، آمين آمين .

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته !

مولاي ! إني أشرف أن أرفع لمسامع فضيلتكم أمراً أرجو أن تبينوا لي حكم الله تعالى فيه وهو ما يأتي :

(١) سورة الانفال رقم ٨ الآية ٦٨ .

١ - كان حضرة والدي العزيز رحمه الله تعالى، قبل وفاته الى رحمة الله تعالى وهب من ملكه قطعة الأرض هبة شرعية بلا عوض وهو صحيح عقلاً وجسداً، فذهب معي إلى مصلحة التملك (Title Deeds Department) طلباً من بعض موظفي هذه المصلحة أن يكتبوا اسمي على صك الملكية (حجة التملك) لتحويل الملك فيها وجعلوه مكتوباً فيها وهم شاهدون على ذلك . وذلك بامضاء اسم والدي المرحوم واسمي فيها بتمام الإيجاب والقبول لدى الشهود الموظفين في تلك المصلحة وهم متدينون بدين البوذ !

٢ - ثم وهب لحضرة والدي المحترمة (زوجته الأولى) داره المبنية على قطعة الأرض المذكورة هبة شرعية بلا عوض وهو سليم العقل والجسم . وذلك بأن والدي المرحوم كتب لوالدي العزيزة كتاباً أمضى فيه اسمه ، على أنه قد جعل داره المذكورة مملوكة لوالدي المحترمة بتمام الرضاء والإيجاب والقبول ، ولكن لا شاهد على ذلك .

٣ - وقد اتفق والداي الكريمان على شراء قطعة الأرض من المزارع (Farm Yards) برأس مالهما الذي قد استعاراه من الغير ، ويقضيان بما يستفيدانه من أجزات هذه المزرعة ، فإلى الآن لم يتخلصا بينهما ( كذا ) .

فلما توفي والدي الى رحمته تعالى، حكم بعض علماء بلادي بأن قطعة الأرض والدار الموهبتين لنفسي ولوالدي المحترمة لا تصح هبتها ، وأن المزرعة لا تصح أن تملكها والدي ، ولا يصح أن يقسم نصفها لحضرتها قبل أن تكون واقعة في الميراث ، بل تكون هذه الأشياء الثلاثة ( أي قطعة الأرض والدار والمزرعة ) كلها مما تركه حضرة والدي من ميراثه ، فيضمونها إلى تركته ليقسموها لزوجتيه الأولى والثانية ولجميع أولاده من جهتهما .

فذلك - يا سيدي الأستاذ الخالص - أحرر هذا راجياً من فيض علومكم وملتمساً من فضل فضيلتكم أن تشرفوني بالجواب الشافي والبيان الكافي فيما يأتي:

أ - هل تصح هبة قطعة الأرض والدار اللتين وهبها لي ولحضرة والدتي أم لا ؟

ب - هل تصح أن تكون قطعة الأرض ملكاً لي أم لا ؟

ج - هل تصح أن تكون الدار مملوكة لوالدتي أم لا ؟

د - هل تصح أن تكون قطعة الأرض والدار مما تركه والدي أم لا ؟

هـ - هل يصح أن تحصل والدتي على نصف الملك في المزرعة أم لا ؟

و - هل تصح أن يقسم نصفها لحضرتها أم لا ؟

ز - هل تصح أن تكون المزرعة كلها ميراثاً أم لا ؟

فهل تسمعون لي بذلك ، فلكم مني خالص الشكر ، ومن الله جزيل الأجر والثواب .

وأستسمحكم العفو عما زل قلبي من الخطأ والنسيان وسوء العبارة التي قد تكون في كتابي هذا ، لأنني مع صغري لفي دراستي للغة العرب .

وختاماً ، أرجو سيدي المفضل أن يتفضل حضرتته بقبول عاطر سلامي وفائق احترامي وإخلاصي .

ج - إن السؤال مجمل ، ولم يذكر السائل فيه ما بنى عليه بعض علماء بلده إبطال الهبة والشركة في شراء الأرض المذكورة ليعلم أصواب هو أم خطأ ؟ وهل هو مبني على الدليل أم على أحد المذاهب المتبعة في تلك البلاد ؟ - فالهبة للوارث في حال الصحة صحيحة وهي تنعقد بالإيجاب والقبول ، ولكن يشترط في الموهوب له أن يكون أهلاً للقبول والقبض بصحة تصرفه ، فهل كان السائل كذلك أم لا ؟ ويقول أكثر العلماء : إن الهبة تتم بالقبض ، فهل قبض كل من السائل ووالدته ما وهبه لهما والده وتصرفا فيه أم لا ؟ وجملة القول : ان بيان الحق في هذه المسائل يتوقف على الاطلاع على صورة الحكم الذي حكم به

بعض علماء بلاد السائل، والوقوف على أدلته ولا سيما الأرض التي اشتراها الزوجان بمال اقتراضه وهما يؤديانه مما يستغلانه من الأرض . وليت شعري هل يعني بالحكم معناه القضائي أم يريد به الفتوى وبيان حكم الشرع في هذه الوقائع ؟ وإذا كان هذا حكماً قضائياً فمن الذي نصب هذا العالم قاضياً ؟ أحكومة البلاد الوثنية أم المسلمون أنفسهم ؟ وما فائدة استفتائه إياها إن كان حكم ذلك العالم نافذاً ؟ . وهل المسلمون هنالك يلتزمون العمل بفتوى علماءهم اختياراً أم تلتزمهم الحكومة إياها إلزاماً ؟ أم لا يعملون إلا بما يعتقدون أنه صواب منها ؟ نرجو السائل أن يبين لنا ذلك وكل ما يتعلق بهذه المسائل ، وإن كان لذلك العالم فتوى مكتوبة فيما ذكر فليسر إلينا صورتها مجرورها ، هذا إذا كانت لبياننا الحكم الصحيح فائدة له ، وإلا فهو مخير ، وقد طال العهد عندنا على هذه الأسئلة ، فضى على وصولها إلينا بضعة أشهر ، ولم نجد فراغاً نكتب إليه فيه بذلك .

٦٥٤

### الوصية المزورة باسم المدينة المنورة<sup>(١)</sup>

من صاحب الإمضاء في (ميت غمر) زكي محمد عبدالله ، معاون سلخانة ميت غمر وأمين مخزن البلدية .

سيدي الأستاذ الجليل محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار حرسه الله .

تحية الله وسلامه إليك وبعد :

الدين الإسلامي الذي جاء فاصلاً بين الحق والباطل ، وعلم الناس ان هناك إلهاً لا يطلع أحداً على غيبه ، وأنه لا يظلم مثقال ذرة ، الدين الإسلامي الذي أنقذ الناس من جاهليتها الأولى ، وأبطل الخرافات والاعتقادات الباطلة ، دين

(١) المنارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٤١٥ - ٤٢٠ .

هدى لمن يريد أن يهتدي ، دين توحيد لمن يريد أن يوحد رباً واحداً ، دين وجهة واحدة لمن يريد أن يولي وجهه شطره إلا أن الناس الذين يدينون به ويفتسبون إليه لم يحافظوا عليه ولم يحترموا تعاليمه .

وبذلك حقت علينا كلمة العذاب ، لأن أكثر المسلمين لا يعقلون .

سيدي : أكتب إليك هذا وأنا في ذهول مستمر وحزن دائم لما وصلت إليه حالة المسلمين ، حتى أصبحت حياتنا الدينية والدينية تشبه الكفار من كل الوجوه : وان المنشور المرسل طي هذا الكتاب لأكبر دليل على صدق هذا القول حتى لا يقال بأننا نكتب على غير حق ، فهل يصح يا فضيلة الأستاذ لأمة دينها الإسلام ، وكتابها القرآن ، أن يوزع بينها هذا المنشور ويلصق على أبواب بيوت العبادة ؟ فبإسم الإسلام الذي وقفت حياتك على خدمته والمحافظة عليه ، وبإسم العلم الذي أخذت منه قسطاً وافراً ، وبحق ما لك علينا من فضل بمباحثك الدينية القيمة ، التي كثيراً ما هدت ضالاً وعلمت جاهلاً ، ان تبين لنا صحة هذا المنشور وأصل مصدره والغاية التي يرمي إليها ناشره ، وذلك يكون بنشر الرد مجريدة الأهرام حتى يطلع الناس عليها ، ويقفوا على حقيقتها ، ولك من الله حسن الجزاء ، ومن الناس أجل الثناء ، وإنا لذلك لمنتظرون ، والله المستول الذي بيده المصير أن يتولاك برعايته . واقبل احترام وإخلاص مسلم معجب بعلمك ودينك .

ميت غمر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ .

وهذا نص الوصية المزورة المرسلة مع هذا السؤل .

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين على القوم الكافرين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم .

هذه وصية من المدينة المنورة . عن الشيخ أحمد خادم حرم النبي الشريف ، قال : كنت ساهراً ليلة الجمعة أتلو القرآن وبعد تلاوته قرأت أسماء الله الحسنى ، فلما فرغت من ذلك تهيأت للنوم ، فأخذتني سنة من النوم ، فرأيت الطلعة البهية رسول الله ﷺ ، الذي أظهر الآيات القرآنية والأحكام الشرعية رحمة للعالمين سيدنا ونبينا محمد ﷺ ، فقال لي : يا شيخ أحمد ، قلت : لبيك يا رسول الله ويا أكرم خلق الله . فقال لي : أنا خجلان من أفعال الناس القبيحة ، ولن أقدر أن أقابل ربي ولا الملائكة ، ووقف على قدم ، لأنه مات من الجمعة الى الجمعة مائة وستون ألفاً على غير الإسلام ، وواحد مات على الإسلام ، فنعوذ بالله من شر ذلك . وصار غنيهم لا يرحم فقيرهم ، وأصبح كل شخص لا يسأل إلا عن نفسه ، وقد ارتكبوا المعاصي والكبائر والزنا ، وأنقصوا المكيال والميزان ، وكثرت المعاصي ، وأكلوا الربا وشربوا الخمر ، وتركوا الصلاة ومنعوا الزكاة ، فهذه الوصية لأجل أن يتعظوا ، لأنني في شدة التعب من أجلمهم ، فأخبرهم يا شيخ أحمد قبل أن ينزل بهم العذاب من ربه العزيز الجبار ، وتفتق أبواب الرحمة ، فنعوذ بالله من شر هذا القرن وأهله ، لأنهم عن طريق الحق ضالون ، وبالله تعالى يشركون ، وبالدين الخفيف ينكرون ، وبأديانهم الباطلة يمجدون ، وان الساعة قد قربت . وفي سنة ١٣٤٠ هجرية تخرج النساء من غير إذن أزواجهن ، وفي سنة ١٣٥٠ هجرية تظهر علامة في السماء مثل بيض الدجاج ، وهي علامة القيامة ، وفي سنة ١٣٧٠ هجرية تقيب الشمس ثلاثة أيام بلياليها ، وبعد ذلك تشرق من المغرب وتغلق أبواب التوبة ، وفي سنة ١٣٨٠ هجرية يرفع القرآن العظيم من صدور الرجال ، ويظهر المسيح الدجال ، وتتفان النساء والرجال ، ويعود الإسلام ، كما كان خراباً . فأخبرهم يا شيخ أحمد بهذه الوصية ، وعرفهم بأنها منقولة « بقلم القدرة من اللوح المحفوظ » .

ومن يكتبها ويرسلها من بلد إلى بلد أو من محل إلى محل كتب الله له قصر في الجنة ، ومن لا يكتبها ولا يرسلها حرمت عليه شفاعتي يوم القيامة ، ومن لا

يعرف ان يكتبها يأمر كاتباً بكتابتها بثلاثة دراهم ، ومن كتبها وكان فقيراً أغناه الله ، او كان مديوناً قضى الله دينه عنه ، او عليه ذنب غفر الله له ولوالديه ببركة هذه الوصية ، ومن يكتبها عن عباد الله اسود وجهه في الدنيا والآخرة .

وقال الشيخ أحمد والله العظيم ثلاثاً ان هذه حقيقة وان كنت كاذباً أخرج من الدنيا على غير الإسلام . ومن يصدق بها ينجو من عذاب النار ، ومن كذب بها كفر وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم . ( مؤمن مصدق ) .

جواب المنار - جاءنا هذا السؤال فقدمنا عليه في النشر والجواب أسئلة أخرى جاءت قبله ، ثم أطلعنا قلم التحرير في جريدة الاهرام على كتاب يقترح فيه مرسله نشر هذه الوصية في الاهرام ، ومطالبة العلماء ببيان ما يجب في شأنها - فتذكرنا أننا قد سئلنا عن هذه الوصية .

هذه الوصية قرية ملفقة سبقها أمثال لها كثيرة ، وكلها معزوة إلى اسم الشيخ أحمد خادم الحرم النبوي الشريف او خادم الحجر النبوية الطاهرة ، وأذكر أنني رأيت أول وصية منها بين أوراق لوالدي من زهاء أربعين سنة او أكثر ، فصدقته واهتمت بأمرها وكان ذلك قبل طليي للعلم ، بل في أول العهد بالقراءة .

ومنذ عشرين سنة أرسل إلي أمين أفندي السرجاني ، الصائغ المشهور بمصر وصية أخرى منها ، وسألني عن رأي فيها فنشرتها في باب الفتوى من المجلد السابع<sup>(١)</sup> (غرة شعبان سنة ١٣٢٢) وأجبت عنها بما سأعيده هنا ، ثم أرسلت إلي نسخة أخرى من السويس بعد سنة ونصف من نشر تلك الفتوى ، فاعتذرت عن نشرها في فتاوى ( ج ٣ م ٩ الذي نشر في ربيع الأول سنة ١٣٢٤ )<sup>(٢)</sup> .

والظاهر ان الذين يلققون هذه الوصايا من الجهال ، يظنون أنه ربما يكون

(١) أنظر أعلاه الفتوى رقم ١٠٤ .

(٢) أنظر أعلاه الفتوى رقم ١٩٢ .

لنشرها تأثير عظيم في المسلمين ، وأنهم يقصدون النفع ويستحلون في التوسل إليه ، تعتمد الكذب على النبي ﷺ ، كما كان يفعل بعض الوضاعين لأحاديث الترغيب والترهيب ، مع علم أولئك بقوله ﷺ : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . فانه روي متواتراً في الكتب الستة وغيرها من المسانيد والمعاجم عن عشرات من الصحابة ؟ ثم ينسخها بعض العوام حيث لا مطابع ، ويطبعونها في مثل هذه البلاد لتصديقهم بما في آخرها من الوعد والوعيد . ومن العجب ان الذين يجددون تلفيق الوصية لا يتركون اسم الشيخ أحمد كأنه خالد في الحرم النبوي الشريف ، وكأنه أعطي خدمة الحجرة الطاهرة خالدة قائمة لا تؤثر فيها أحداث الزمان ولا مرور السنين ولا تغير الحكومات . ويلوح في ذاكرتي ان بعض زوار المدينة سأل عن الشيخ أحمد هذا منذ سنين كثيرة ، فلم يجد في الحرم النبوي من يعرفه .

ومن دلائل كذب هذه الوصايا أسلوبها العامي ، على ان الوصية الجديدة دون ما سبقها في اللحن والاصطلاحات العامية . ومنها ، وهو أقواها زعم مختلقها ان النبي ﷺ ، صار محبوباً عن ربه وعن الملائكة بسبب ذنوب الناس . وهذه أعظم العقوبات التي توعد الله تعالى بها الفجار الكفار بقوله : « كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون » (١) . فجميع ما نعه على المسلمين من المعاصي هو دون الكذب على الرسول بأصل الوصية ، والكذب على الله بزعمه انه عاقب أفضل رسله بذنب غيره ، كما يعاقب الكفار في الآخرة وهو مغفور له . بنص القرآن ، على انه لا يعاقب أحد من الخلق بذنب غيره بالنص أيضاً . ومن جهله تعبيره عن التجلي الرباني بالمقابلة ، كما يعبر أهل هذا العصر عن لقاء بعض الناس لبعض .

وقوله : وفي سنة ١٣٤٠ تخرج النساء من غير إذن أزواجهن يدل على ان الوصية لفتت قبل هذا التاريخ ، ولما وصلنا إليه لم نر شيئاً لم يكن قبله ، فقد كان كثير من النساء يخرجن قبله بدون إذن أزواجهن ، ولم يخرج فيه جميعهن

(١) سورة الطوفان رقم ٨٣ الآية ١٥ .

ولا قياً بعده ، فنقول إنه مصداق للجملة . وما ذكر قبله من المعاصي فهو قديم أيضاً ، ولكنه يزداد بلا شك كما انه قد تجدد من علم السنة ومحاربة البدع والدعوة إلى الاصلاح الديني والتوفيق بينه وبين الحضارة والقوة ما لم يكن . وقاعدة هؤلاء المصلحين ان الله تعالى قد أكمل دينه ، فلا تزيد في الأمور الدينية المحضة شيئاً لم يرد في الكتاب او السنة الثابتة او إجماع الصدر الأول .

وان أسعد السعداء من يعبد الله تعالى كما عبده ، فعلاً وتركاً حسب الأمر والنهي ، وأن في الكتاب والسنة وهدي السلف الأول غنى عن كل ما عداها في النصح والإرشاد ، والزجر عن الفساد ، فمن كان مخلصاً في نصح المسلمين ، فليعضد هؤلاء المصلحين ، فهو خير له من اختراع الرؤى الباطلة ، والوصايا السخيفة المزورة التي صار يقل في العوام من يصدقها ، وجميع الخواص يلعنون مزورها . واننا نذكر هنا ما أجبنا به السائل عن هذه سنة ١٣٢٢ إتماماً للفائدة (١) - وكانت تلك في منتهى السخف لفظاً ومعنى - وهذا نصه :

« اننا نتذكر أننا رأينا مثل هذه الوصية منذ كنا نتعلم الخط والتهجي إلى الآن مراراً كثيرة ، وكلها معزوة كهذه إلى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية . والوصية مكذوبة قطعاً لا يختلف في ذلك أحد شم رائحة العلم والدين ، وإنما يصدقها البداء من العوام الأميين ، ولا شك ان الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية ، ولذلك وضعها بعبارة عامية سخيفة لا حاجة إلى بيان أغلاطها بالتفصيل . فهذا الأحمق المفترى ينسب هذا الكلام السخيف إلى أفصح الفصحاء ، وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم ، ويزعم أنه وجده يجانب الحجرة النبوية مكتوباً بخط أخضر ، يريد ان النبي الأمي هو الذي كتبه ثم يتجرأ بعد هذا على تكفير من أنكروه . فهذه المعصية أعظم من جميع المعاصي التي يقول انها فشت في الأمة ، وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه ، فإن كل واحد منهم يكذب واضع هذه الوصية بها ، وقد قال المحدثون ان قوله صلى الله عليه وآله : « من كذب عليّ معتمداً فليتبوأ مقعده من

(١) أنظر أعلاه الفتوى رقم ١٠٤ .

النار ، قد نقل بالتواتر ولا شك ان واضع هذه الوصية متعمد لكذبها ، ولا ندري أهنالك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا .

«وأما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن وانهاكهم في المعاصي فهو مشاهد ، وآثار ذلك فيهم مشاهدة ، فقد صاروا وراء جميع الأمم بعد ان كانوا بدينهم فوق جميع الأمم» وللعذاب الآخرة أخزى وهم لا ينصرون»<sup>(١)</sup> إلا ان يتوبوا . ولا حاجة لمن يريد نصيحتهم بالكذب على الرسول ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها ان يعتمد عليها شرعاً ، بل لا يجوز له ذلك إلا إذا كان ما رآه موافقاً للشرع ، فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدينا وهما مملوآن بالعظات والعبر . والآيات والنذر ، ا هـ .

٦٥٥

### غرائب الوسوسة في الطهارة<sup>(٢)</sup>

من صاحب الإمضاء في أسبوط ، عبد البديع مصطفى بمعهد أسبوط الديني .  
أستاذي الفاضل . بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أرجو الفتوى على ما يأتي :

رجل تردد على غالب محلات الأكل في مدينة من المدن ، وكان يتناول أكله منها بدون ان يغسل يديه المتنجستين ، وقد ترك هذه العادة المقوتة الآن - فما الحكم في ما كولات هذه المدينة ؟ وما الذي يعمل ذلك الرجل إذا كانت حرفته تستدعي وجوده في هذه المدينة ، ولا يمكنه الانتقال عنها إلا في أزمئة مخصوصة وكالاجازات الرسمية مثلاً ؟ ومعلوم أيضاً ان سكان المدن لا غنى لهم عن تناول طعامهم من تلك المحلات السالفة الذكر وبعضهم يأكل منها ولا يغسل يديه عقب

(١) سورة فصلت رقم ٤١ الآية ١٦ .

(٢) الخارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٦٥٨ - ٦٥٩ .

الأكل . ولا يمكن للرجل المذكور ان يستغني عن قضاء حاجاته منهم - ولما أعهده في فضيلتكم من شرح معضلات المسائل والتفاني في خدمة العلم والمسلمين جميعاً - بعثت بهذا اليكم طالباً من المولى سبحانه وتعالى ان يحزل ثوابكم ويعظم أجركم وتنازلوا بقبول عاطر تحياتي .

ج - ان الرجل المسؤول عن حاله وما يترتب عليها شاذ في عقله وعمله فهو موسوس والسؤال عن حاله من شواذ مسائل الوسوسة ، ويصعب على العاقل ان يتصور وجود رجل عاقل تكرر منه الأكل في أكثر مطاعم مدينة وهو متنجس اليدين ، ولعل السائل لو ذكر لنا كيف كانت يدها متنجسين في هذه المرات كلها لجزمنا بأن تنجسها من الوسوسة لا حقيقي .

هذا وان تنجس اليدين لا يقتضي تنجس الطعام الذي يؤكل بها إلا إذا كان يفمسهما في الادم المائع كالمرق ، وأما تناوله بالملقعة فهو كأخذ الجامد باليد لا يقتضي تنجس الانياب ، وإذا فرضنا ان كان من شذوذ وسوسته غمس يده النجسة او يديه في المائعات ، وان أوانيها تنجست بها فذلك لا يقتضي بقاء هذه الأواني نجسة ، فإن الأواني في المطاعم وغيرها تغسل عقب كل طعام ، وطهارة أواني المطاعم وغيرها ، وطهارة الطعام أصل لا يعدل عنه إلا في إثناء يعلم انه تنجس وانه لم يطهر بعد ذلك بأن رأى النجاسة أصابته ، ولم يغب عنه غيبة يحتمل تطهيره فيها .

وجملة القول في الجواب ان السؤال ليس من المشكلات بل هو من أوضح الواضحات ، فأواني مطاعم البلد كلها تعد طاهرة شرعاً وعقلاً وعرفاً ، فلا حرج على الرجل في الأكل منها إذا ارتفع حرج الوسواس من قلبه . ولا خلاف في هذا بين فقهاء المذاهب المعتمدة ، ولكن لهم أبحاثاً دقيقة في بعض النجس يبين إذا اختلط بالطهارات وما في معناه .

أسباب ارتقاء العرب الماضي وهبوط المسلمين وعلاجه<sup>(١)</sup>

من صاحب الامضاء في حمص محمد فوزي [القاوقجي] .

حضرة العلامة الفاضل الشيخ رشيد رضا ، زاده الله رشداً وأرضاه .

فوجه لحضرتكم الأسئلة الآتية آملين ان تنوروا بصائرتنا بما آتاكم الله من العلم ،  
مد الله مناركم نوراً ، فليجب الله سؤالكم وينجح مقاصدكم وأمانيتكم :

١ - ما السر الذي جعل العرب الجاهلية - على ما كانوا عليه من التباين  
والتنافر والجمود والهمجية - ان يخترقوا قوانين النشوء الطبيعي ونواميس  
الارتقاء إلى ان وصلوا درجة الكمال بأقل من جيل .

٢ - ما هي الأسباب التي أدت إلى هبوط المسلمين من الكمال إلى حضيض  
الزوال - مع ما كانوا عليه من متانة القواعد الدينية والمدنية الجامعة لجميع ما  
يحتاجه البشر من العلوم النافعة والصالحة في كل زمان ومكان . واعتباراً من أي  
تاريخ يبدأ هذا الانحطاط ، وفي أي التواريخ يتوقف ثم يعود إلى الهبوط .  
وأسبابه ( مختصراً ) ؟

٣ - بأي أصول يمكن معالجة حالة المسلمين الحاضرة . وأي السبل أنفع  
وأقرب للفلاح . وأي الأمم والأمراء الحاضرة من المسلمين أكمل استعداداً لأداء  
الخدمات للنجاح العام - وكيف يمكن ذلك ؟

لولا ان هذا الموضوع يهم كل مسلم يدق قلبه على تأخر أمته ، بل كل شرقي  
يتألم من تدنس الشرق . ثم لولا علمنا بأننا ما قصدنا إلا أوثق معهد وأوسع دائرة  
علمية إسلامية شرقية ، لما تجاسرنا لتعجيزكم ، فعدراً يا سيدي جزاكم الله عنا  
كل خير .

(١) النارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

ج - ان ما قاله السائل الغيور في جاهلية العرب لا يصح ولعله يريد السؤال عن أصحاب الرسول ﷺ ، وتابعيهم من عرب الجاهلية الذين ارتقوا بالاسلام عقولاً وأخلاقاً وحكمة وعلماً وعملاً وعدلاً وسياسة وإدارة كانوا بها فوق المعهود في تاريخ البشر من نوع ارتقائهم ، وفيما ترتب عليه من الفتح الشريف وتأسيس ذلك الملك العظيم على أساس العدل ، الخ . وقد بينا ذلك في مواضع كثيرة من مجلدات المنار وتفسيره ، كما بينا أسباب هبوط المسلمين بعد ذلك وتاريخه وعلاج ما طرأ عليهم من الأمراض الاجتماعية ، ولا يمكن تلخيص شيء من المسائل الثلاث في جواب سؤال ينشر في باب الفتاوى .

وإنما نقول بالإجمال إنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما صلح به أولها كما قال الإمام مالك رضي الله عنه ، وذلك ما جاء به الإسلام من إصلاح العقول بالعقائد الصحيحة الخالية من خرافات الوثنية ، وإصلاح الأنفس بالعبادات السليمة من البدع ، والآداب والفضائل - وإصلاح حال الاجتماع بوحدة الأمة وجمع كلمتها وتوحيد وجهتها وتوجيهها إلى طلب العزة والكمال الذي شرع الإسلام لأجله .

وأقوى الشعوب الإسلامية استعداداً لذلك أهل الدين في جزيرة العرب وأهل افغانستان ، ولكن هؤلاء عرضة للتفرنج الذي يفرق كلمة كل شعب شرقي يفتتن به في نفسه ، ويجعل بعض أهله أعداء وخصوماً لبعض بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ، فنسأل الله تعالى ان يقيهم شر هذه الفرقة التي قوضت أركان السلطنة العثمانية وقطعت أوصال الوحدة المصرية ، وضعضت ألباب الطوائف السورية . فيجب إرشاد عرب الجزيرة إلى جمع كلمتهم بالدين ولن تجتمع بغيره ، وإلى العناية مع ذلك بتنظيم القوة الحربية وتنظيم موارد الثروة الداخلية ، ثم يبيء كل ارتقاء تبعاً لذلك ولا نظام أصح وأرجى لذلك من نظام الوهابية إذا أتيح له ما يحتاج إليه من المساعدة ، وكذلك الزيدية في اليمن فهم فرقة متحدة تحتاج إلى المساعدة على تنظيم القوة والثروة الداخلية

ويجب ان يتحالف الإمامان فيها . ونحمد الله تعالى أنه ليس ثمة أجناس ولا ملل  
يتخذها الأجانب ذرائع للفساد فيها .

٦٥٧

### خطيب يأمر المسلمين بالشرك<sup>(١)</sup>

من صاحب الإمضاء في بمبي ( الهند ) علي خان البنجابي .

بسم الله الرحمن الرحيم . حضرة العالم العلامة والخبير الفهامة سيدي الأجل  
السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار المنير لا زال محفوظاً لخدمة الدين  
الحنيف آمين . أما بعد فأرجو إجابتي عما يأتي :

خطب أحد خطباء مساجد بمبي خطبة يوم الجمعة حبذ فيها الاستغانة  
والاستعانة بغير الله ، كالأنبياء والأولياء والصالحين ، وقد جاء بأحاديث عزز  
فيها قوله : لا أعلم مقدار حظها من الصحة ، وكان بودي أن آخذ نص الخطبة  
وأرسلها مرفقة بسؤالي ولكنني لم أستطع غير أني أظن أنني أحفظ حديثاً واحداً  
بما أتى به ذلك الخطيب بدون إسناد إذا لم تخني ذاكرتي وهو « أذكر أحب  
انساس إليك . قال : يا محمداه يا محمداه » . وقد سب وشتم أيضاً عالماً من كبار  
علماء المسلمين ألا وهو المرحوم حسن صديق خان البهبالي لزعمه أنه حرف في  
فتح الباري الذي طبعه في مصر على نفقته ، حديث « أوتيت علوم الأولين  
والآخرين » ، وعند انتهاء الخطبة عاد فكرر كرامات الصالحين ووجوب  
الاستعانة بهم ، واستشهد على ما قال بقصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، مع  
سارية ، والقصة مشهورة عند العامة ، ولكنني لم أعثر عليها في كتب من أثق به  
من المؤرخين .

(١) المنار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٦٦١ - ٦٦٤ .

فما قول سيدي الأجل فيما تقدم ؟ اهدنا الى طريق الحق جعلك الله هادياً  
ومرشداً والله يحفظكم والسلام .

ج - الاستغاثة والاستعانة بال مخلوق قسمان : أحدهما - ما يكون بين الناس  
من طلب التعاون والمساعدة في الأمور الكسبية ، كاستغاثة من أشرف على الفرق  
أو تردى في بئر أو حفرة بمن ينقذه مثلاً ، وكاستعانة من وقع حمل دابته بمن  
يساعده على رفعه - فهذا القسم مشروع في كل عمل مشروع من الواجبات  
والمستحبات والمباحات . وثانيها - ما يكون فيما وراء الأسباب التي هي من  
كسب الناس ، مما يخالف سنن الله تعالى في خلقه كالأستغاثة بالموتى والاستعانة  
بهم ، وبالأحياء فيما ليس من مقدورهم وكسبهم كإزالة المطر وشفاء المرضى بغير  
تداو ، فهذا القسم خاص بالله تعالى لا يطلب من غيره ، وهو المراد بقوله تعالى  
في سورة الفاتحة : « وإياك نستعين » ومعناه نستعينك وحدك ولا نستعين غيرك ،  
كما أن معنى قوله تعالى قبله : « إياك نعبد » نعبدك ولا نعبد غيرك - فاستعانة  
غير الله تعالى بهذا المعنى كفر وشرك كعبادة غيره ، ومن أمر بذلك كان  
آمراً بالكفر بالله ومخالفة ما كلف جميع عباده أن يخاطبوه به في كل ركعة من  
صلواتهم ، فهل صار المسلمون في درجة من الجهل بدينهم يؤمهم بها في صلواتهم  
ويتولى وعظهم في مساجدهم من يأمرهم بهذا ؟ وإذا لم تكن هذه الاستعانة هي  
الخاصة بالله تعالى بنص هذه الآية في أشهر سورة من كتاب ربهم يحفظها كل مسلم  
ومسلمة فما هي ؟ على أن العباد يتحرون اجتناب الاستعانة بالمخلوقين وسؤالهم  
حتى في الأمور الكسبية التي أقام الله تعالى بها نظام هذا العالم ، وقد ورد في  
مناقب الصديق الأكبر رضي الله عنه ، انه لم يسأل النبي صلوات الله عليه وعلى  
آله شيئاً لنفسه قيل ولا الدعاء وفي وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه :  
« إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله » رواه الترمذي عنه ، وقال  
حسن صحيح ، وقال الحافظ ابن رجب في شرحه : إن هذه الوصية منتزعة من  
قوله تعالى : « إياك نعبد وإياك نستعين » ، وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه

على ألا يسألوا أحداً شيئاً منهم الصديق وأبو ذر وثوبان رضي الله عنهم ، فكان أحدهم يسقط سوطه أو خطام ناقته من يده وهو راكب ، فلا يسأل أحداً أن يناوله إياه - ( أقول ) وهذه درجة كمال ، لا يقدر عليها إلا أفراد الرجال ، وأما الأولى فيكلفها كل مؤمن ، لأن تركها ينافي الإيمان . وفي المسألة أحاديث أخرى في الصحاح ، وآثار عن كبار الصحابة والتابعين ومن دونهم من الصالحين .

والاستغائة في هذا الباب مثل الاستعانة بل أخص ، لأنها عبارة عن الضراعة في الدعاء عند شدة الضيق التي وصف الله تعالى مشركي العرب ، بأنهم لا يدعون غيره عندها ، وإنما يشركون به بعد أن ينجيهم منها ، والآيات في ذلك متعددة . وقد استغاث المسلمون الله تعالى يوم بدر ، ولم يستغيثوا النبي ﷺ ، بل كان بأبي هو وأمي أمامهم وقدوتهم في الاستغائة ، كما أنزل الله ، وإذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ،<sup>(١)</sup> الخ . وذلك أنهم كانوا قد قاموا بكل ما قدروا عليه ، ولم يبق إلا ما لا يناله كسبهم من أسباب النصر ، فسألوا الله تعالى مستغيثين ، فاستجاب لهم ونصرهم .

ولكنك تجد الألوف من المسلمين الأمينين والمتعلمين يعارض هذه الأصول القطعية من التوحيد بشبهات تلقاها بعضهم من بعض بالتسليم والتقليد الجهلي ، وهي ان ما ثبت في الكتاب من حياة الشهداء ، وما عليه جمهور أهل السنة من إثبات كرامات الأولياء يقتضيان جواز دعائهم ودعاء سائر الصالحين واستعانتهم على قضاء الحاجات وكشف السوء والنصر على الأعداء وسائر ما نعجز عنه من طريق الأسباب وسنن الله في الخلق - وهذه الشبهة باطلة من وجوه شرحتها في التفسير وباب الفتوى وغيره من المنار مراراً ، ومن أخصها ان حياة الشهداء من أمور عالم الغيب وكرامات الأولياء من خوارق العادات عند مثبتتها ، وقد أجمعوا على أن كلا منها يؤخذ ما صح منه بالتسليم ، فليس للمجتهد أن يقيس عليه ، ولا أن يستنبط منه حكماً شرعياً ، ولو لم يكن معارضاً لنصوص الكتاب والسنة كاستعانة غير الله تعالى ، فكيف إذا كان كذلك ، وكان المستنبط مع

(١) سورة الانفال رقم ٨ الآية ٩ .

هذا غير مجتهد ولا عالم كهؤلاء الجهال ، وإن كان فيهم معممون كثيرون ؟ وأما قصة عمر رضي الله عنه في نداء سارية ، فقد رواها البيهقي بسند ضعيف ، وذكرها السبكي في طبقات الشافعية .

وأما سب هذا الخطيب للعالم الجليل السيد حسن صديق محيي السنة في بلاد الهند وغيرها ، فهو من المعاصي المعلومة من الدين بالضرورة ، وأما زعمه أنه حرف في فتح الباري فكذب ، وهو لم يقول تصحيح فتح الباري ، وإنما صححه له عند طبعه بعض علماء مصر .

٦٥٨

### حكم المكره على الحلف بالله أو بالطلاق<sup>(١)</sup>

وجه إلينا الاستفتاء الآتي في جريدة الأهرام من أصحاب الإماءات التي في آخره وهم من المندوبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب المصري ، وقد أشيع أن من رجال الحكومة من يكره أمثالهم على الحلف بانتخاب فلان دون فلان ، وقد استفتى غيرهم بعض العلماء ، فجمعهم بعض وسكت بعض وهذا نص الاستفتاء :

إلى العالم العلامة المصلح الكبير ، حجة الإسلام ومشكاة الشرع السيد محمد رشيد رضا منشيء المنار الإسلامي .

ما قولكم دام فضلكم فيمن أكره على الحلف بالطلاق أو بالله أو بالمصحف ليفعل أمراً لا يجب عليه شرعاً فعليه مع قدرة المكره على تنفيذ ما هدد به المكره ( بالفتح ) لا زلتم للإسلام حصناً منيعاً وللدين عماداً رفيعاً .

(١) المنار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٧٣٢ - ٧٣٧ .

محمد خطاب مندوب ثلاثيني . سيد أحمد علي مندوب ثلاثيني . مصطفى . مصطفى مندوب ثلاثيني .

وهذا نص ما أجبنا به ونشر في الأهرام :

ج - نحن إنما نجيب عن أمثال هذه المسائل ببيان دلائل الشرع وحكمة أحكامه لا بالكتب المخصوصة في مذهب معين ، وإن كان هو الذي قيدت به المحاكم الشرعية والفتاوى الرسمية . فنقول هنا : إذا حلف أحد ليفعلن كذا مما لا يجب عليه شرعاً ففيه تفصيل ، فإن غير الواجب يشمل المندوب والمستحب شرعاً والمباح والمكروه والحرام ، فإن كان المحلوف على فعله مندوباً أو مباحاً ، فلا وجه للتفصي من القسم وعدم البر باليمين بمذم الإكراه ، فإن ما سيأتي بيانه من الخلاف ، والراجع منه في مسألة الإكراه لا يقتضي أن يحث في يمينه ، فإن الخروج من الخلاف أولى من الدخول فيه ، كما قال العلماء ، ومن البدهييات أن من لا خلاف في جواز عمله أو صحته خير من المختلف فيه .

وإن كان المحلوف على فعله من المحظورات القطعية أو الظنية فلا يفعله ، وإن حلف مختاراً ، فإن اليمين على فعل المعصية أو ترك الواجب باطلة لا يجب الوفاء بها ، بل يحرم ومثلها النذر ، واختلفت في كفارتها ، كما سيأتي ، فكيف إذا أكره على الحلف إكراهاً ، وكيف لا يحث في اليمين على ترك المعصية ، وقد صح الأمر بالحث فيمن حلف على شيء ، فوجد غيره خيراً منه ، وفيه أحاديث منها ما رواه الشيخان ( البخاري ومسلم ) وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها ، فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير » ، وفي رواية لأبي داود والنسائي : « فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير » ، وفي معناه أحاديث أخرى في الصحيحين والسنن ، وهو دليل على أن من حلف أن ينتخب فلاناً لمجلس

النواب ، ثم رأى أن غيره أنفع منه ، وأقدر على القيام بالمصلحة ، فعليه أن ينتخب هذا دون من حلف لينتخبه ويكفر عن يمينه إذا حلف باختياره وإلا فلا كفارة عليه .

وفي معنى ذلك في النذر قوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » ، رواه أحمد والبخاري وأصحاب السنن الأربعة من حديث عائشة رضي الله عنها ، بل ورد فيمن نذر أو حلف على عمل شاق إفتاء النبي صلى الله عليه وسلم إياه بالكفارة دون تعذيب نفسه : روى الشيخان وأصحاب السنن الثلاثة من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخاً يهادي بين ابنيه ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : نذر أن يمشي - زاد النسائي في رواية - إلى بيت الله - قال : « إن الله عن تعذيب هذا نفسه لفتي » ، وأمره أن يركب . وروى أحمد والشيخان عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستفتيته فقال : « لتمش ولتركب » . وفي رواية أصحاب السنن الأربعة أن أخته نذرت أن تمشي حافية غير مختمرة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ان الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً مرها فلتختمر واتركب ولتصم ثلاثة أيام » ، وفي بعض الروايات امرها أن تهدي بدنة .

واختلف في النذر بمعصية هل تجب فيه الكفارة أم لا ، فقال الجمهور : لا ، وعن أحمد والثوري واسحق وبعض الشافعية والحنفية نعم - ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك ، واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم ، إنما هو في الكفارة قاله في نيل الأوطار .

وأما الحلف بالطلاق اختياراً ، فللعلماء فيه ثلاثة أقوال مشهورة أشدها انه يقع به الطلاق واخفها انه لا يقع به شيء البتة ، لأنه عبارة عن تأكيد للكلام وصاحبه لم يعزم الطلاق ، ولم يردده وأوسطها انه تجب به كفارة يمين . وليس

هذا بموضع بسط أدلة هؤلاء القائلين وترجيح الراجح منها ، وإنما ذكرناه تمهيداً للكلام في الإكراه عليه هل يقع أم لا .

اتفق جمهور أئمة المسلمين وعلماء الملة المستقلين من السلف والخلف إلى أن من أكره على شيء من قول أو فعل فأتى به مكرهاً غير مرید له ، فإنه لا يؤاخذ به في الجملة ، واختلفوا في مسائل من ذلك تعارضت فيها النصوص عند بعضهم أو رأوا أنه لا يتحقق فيها الإكراه . والأصل في هذه المسألة قوله تعالى في سورة النحل : « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ،<sup>(١)</sup> الآية - فجعل الكفر بالله بالإكراه من مطمئن القلب بإيمان غير مؤاخذ به والكفر أعظم الآثام وأشدّها عقاباً ، فما دونه أولى بأن لا يؤاخذ المكره عليه ، وكذا قوله تعالى في إكراه الإمام على البغاء : « ومن يكرهه فإن الله من بعد إكراهه غفور رحيم ،<sup>(٢)</sup> أي لا يعاقبهن على الزنا بالإكراه .

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه أحكام القرآن في تفسير الآية الأولى : فذكر استثناء من تكلم بالكفر بلسانه عن إكراه ، ولم يعقد على ذلك قلبه ، فإنه خارج عن هذا الحكم معذور في الدنيا مغفور له في الأخرى .

ثم قال في سياق تفسير المكره : وقد اختلف الناس في التهديد ، هل هو إكراه أم لا ؟ والصحيح أنه إكراه ، فإن القادر الظالم إذا قال لرجل : إن لم تفعل كذا وإلا قتلتك أو ضربتلك أو أخذت مالك أو سجنتك ، ولم يكن له من يحميه إلا الله ، فله أن يقدم على الفعل ويسقط عنه الإثم في الجملة إلا في القتل فلا خلاف بين الأمة أنه إذا أكره عليه بالقتل أنه لا يحل له أن يفدي نفسه بقتل غيره . ثم ذكر الخلاف في الزنا أيضاً ، وقول من قال : انه لا يتحقق فيه الإكراه ، لأنه شهوة غريزية ، الخ .

ثم قال : لما سمح الله تعالى في الكفر به وهو أصل الشريعة عند الإكراه ،

(١) سورة النور رقم ٢٤ الآية ٣٣ .

(٢) سورة النور رقم ٢٤ الآية ٣٣ .

ولم يؤاخذ به ولا ترتب حكم عليه ، وعليه جاء الأثر المشهور عند الفقهاء : « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . والخبر وان لم يصح سنده ، فإن معناه صحيح باتفاق من العلماء<sup>(١)</sup> ، ولكنهم اختلفوا في تفاصيل : ( منها ) قول ابن الماجشون في حد الزنا وقد تقدم . ( ومنها ) قول أبي حنيفة ان طلاق المكره يلزم ، لأنه لم يعدم فيه أكثر من الرضا وليس وجوده بشرط في الطلاق كالهازل . وهذا قياس باطل فإن الهازل قاصد إلى إيقاع الطلاق راض به والمكره غير راض ولا نية له في الطلاق ، وقال النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » .

ثم قال : من غريب الأمر ان علماءنا اختلفوا في الاكراه على الحنث في اليمين هل يقع به الاكراه أم لا . وهذه مسألة عراقية سرت لنا منهم ، لا كانت هذه المسألة ولا كانوا هم ، وأي فرق يا معشر أصحابنا بين الاكراه على اليمين في انها لا تلزم ، وبين الحنث في انه لا يقع ؟ فاتقوا الله وراجموا بضائرکم ، ولا تغفروا بذکر هذه الرواية ، فانها وصمة في الرواية ، ا هـ .

أقول أما حديث « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة » الذي استدل به الحنفية في هذه المسألة ، فقد رواه أصحاب السنن إلا النسائي وقال الترمذي حسن غريب ، وفي إسناده عبد الرحمن بن حبيب بن ازدك ، قال النسائي فيه منكر الحديث ، ووثقه غيره وله شواهد أضعف منه .

وقد رد الجمهور استدلال الحنفية بعمومه على وقوع طلاق المكره من وجوه غير ضعفه أقواها انه لو كان صحيحاً لما صلح معارضاً لقوله تعالى : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان »<sup>(٢)</sup> ودالاتها على عدم الاعتداد بطلاق المكره ويمينه ونذره بالأولى . ( ومنها ) الأحاديث الواردة في ذلك كحديث « لا طلاق ولا اعتاق في اغلاق » والاعلاق الاكراه كما نقله الحافظ ، وقال انه المشهور رواه

(١) سيأتي تحسين بعض أهل الجرح والتعديل له . النار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٧٣٥ الحاشية .

(٢) سورة النحل رقم ١٦ الآية ١٠٦ .

أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة ، وكذا أبو يعلى والحاكم وصححه ،  
وفي إسناده محمد بن عبيد بن أبي صالح ضعفه أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات  
ولكن رواه البيهقي من غير طريقه - وكحديث - « رفع عن أمي الخطأ  
والنسيان وما استكرهوا عليه » ، رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم في  
المستدرک من حديث ابن عباس ، وفي إسناده مقال ، وقد حسنه النووي ، وفي  
معناه آثار تقويه سنذكر بعضها ، وأقل ما يقال في هذه الروايات انها مخصصة  
للحديث الذي ذكره ومنها حديث النية . قال البخاري في كتاب الطلاق  
من صحيحه :

« باب الطلاق في الاغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط  
والنسيان في الطلاق والشرك وغيره » ، يقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات  
ولكل أمرى ما نوى » .

ثم قال فيه : وقال عثمان ليس لمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس  
طلاق السكران والمستكره ليس يجائز . قال الحافظ ابن حجر في شرحه لعنوان  
الباب : اشتملت هذه الترجمة على أحكام يجمعها ان الحكم إنما يتوجه على العاقل  
المختار العاقل المذاكر ، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار  
لا نية له فيما يقول او يفعل ، وكذلك الغالط والناسي والذي يكره على الشيء .

ثم قال الحافظ : وقد اختلف السلف في طلاق المكره فروى ابن أبي شيبة  
 وغيره عن ابراهيم النخعي انه يقع قال لأنه شيء افتدى به نفسه ، وبه قال  
أهل الرأي ( يعني الحنفية ) وعن ابراهيم تفصيل آخر : ان وري المكره لم يقع  
والإوقع . وقال الشعبي ان أكرهه للصوص وقع وان أكرهه السلطان فلا -  
أخرجه ابن أبي شيبة ، ووجه بأن اللصوص من شأنهم ان يقتلوا من يخالفهم  
غالباً بخلاف السلطان .

(قال) وذهب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه . واحتج عطاء بأية النحل

« إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان »<sup>(١)</sup>. قال عطاء: الشرك أعظم من الطلاق. أخرج سعيده بن منصور بسند صحيح ، وقرره الشافعي بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الإكراه ، وأسقط عنه أحكام الكفر ، فكذلك يسقط عن المكره ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما دونه بطريق الأولى ، وإلى هذه النكته أشار البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة ، ٥١ هـ . كلام الحافظ .

وقال الامام الشوكاني في شرح حديث « لا طلاق في إغلاق » من كتابه نيل الاوطار ما نصه : وقد استدل بهذا الحديث من قال انه لا يصح طلاق المكره ، وبه قال جماعة من أهل العلم : حكى ذلك في البحر عن علي وعمر وابن عباس وابن عمر والزيبر والحسن البصري ، وعطاء ومجاهد وطاوس وشريح والأوزاعي والحسن ابن صالح والقاسمية والناصر والمؤيد بالله ومالك والشافعي ، وحكي أيضاً وقوع طلاق المكره عن النخعي وابن المسيب والثوري وعمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة وأصحابه ، والظاهر ما ذهب إليه الأولون الخ . يعني ان الصواب قول الجمهور وشرع في الاستدلال عليه .

وحاصل ما تقدم ان من حلف بالله او بالطلاق مكرهاً ، لا تنعقد يمينه ولا يجب عليه به شيء سواء كان اليمين بالله تعالى او بالطلاق ، وان هذا ما كان عليه جمهور المسلمين من الصحابة والتابعين والعترة النبوية وأئمة الأمصار ، وان أدلتهم عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح ، فالمطلوب من كل ذي دين ان لا يمنع ذلك عن النصح لأمته ووطنه ، وعلى المستفتين لنا وأمثالهم ان ينصحوا لأمتهم بانتخاب من يرونه أصلح للقيام بأعباء النيابة عن الأمة ، وأقدر عليها وأخلص فيها « والله يقول الحق وهو يهدي السبيل »<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النحل رقم ١٦ الآية ١٠٦ .

(٢) سورة الأحزاب رقم ٣٣ الآية ٤ .

## بدعة الحلف بالطلاق وحكمه<sup>(١)</sup>

من سائل كنى عن نفسه بكلمة مستفهم ، فأجبت عنه بما يعلم منه معنى السؤال - وهذا نص الجواب كما نشر في الاهرام إجابة لطلبه .

سألني سائل (مستفهم) عن بدعة الحلف بيمين الطلاق ، هل أحدثها الحجاج ابن يوسف الظالم المشهور أم لا وما حكمها ؟ وهل قال أحد من الفقهاء انه يجب بها كفارة يمين ؟ الخ . وجه إلي هذا السؤال في جريدة الاهرام أولاً ، فرأيت ان ما يتعلق منه بالحكم الشرعي ، قد سبق لي بيانه في الفتوى التي نشرت في الاهرام جواباً لمن سألوا عن حكم الاكراه على اليمين بالله وبالطلاق وانني لست مكلماً ان أضيع وقتي في كتابة المسائل التاريخية التي يسهل على كل قارئ ان يراجعها في مواضعها . ثم كتب إلي هذا السؤال كتاباً خاصاً وصل إلى اليوم (١٥ شعبان) ، علمت منه أن ما ذكرته في الفتوى الأولى من خلاف العلماء في يمين الطلاق لم يفهمه كل أحد حق الفهم لذكركه مختصراً - فرأيت أن أجيب عن السؤال بقدر ما أرى من الفائدة بالبينات التي تطمئن بها القلوب والنقول التي تستنير بها البصائر لا بالدعاوي التقليدية التي اعتاد الكثيرون من الشيوخ أن يحملوا الناس عليها ، لأنهم قالوها وعزروها إلى مذاهبهم فأقول :

إن لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قواعد في العقود واختلاف المذاهب فيها ودلائلهم عليها وبيان الراجح والمرجوح منها ، هي غاية التحقيق في بابها ، وقد افتتح القاعدة الخامسة منها وموضوعها (الايان والندور) بالآيات القرآنية التي تنكر على الناس تحريم ما أحل الله لهم وجعل الحلف باسمه تعالى عرضة لمنع البر والتقوى والاصلاح بين الناس - والتي تدل على عدم المؤاخذة

(١) النارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٧٣٧ - ٧٤٢ .

باللغو في الايمان ، وهو ما لم ينوه الحالف ولم يكسبه قلبه ، ثم وضع المقصود من الباب بمقدمات وحررها في قواعد مفصلة ، وحصر الايمان في المقدمة الأولى منها في ست : ١ - اليمين بالله . ٢ - اليمين بالنذر . ٣ - اليمين بالطلاق . ٤ - اليمين بالعتاق . ٥ - اليمين بالحرام كقوله : عليّ الحرام لا أفعل كذا . ٦ - الظهار الذي هو نوع من تحريم الزوجة بتشبيه الزوج إياها بأمه مثلاً . ثم قال بعد هذا التقسيم : « وأما أيمان البيعة فقالوا : أول من أحدثها الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكانت السنة ان الناس يبايعون الخلفاء ، كما بايع الصحابة النبي ﷺ يعقدون البيعة ، إما كما يعقدون عقد البيع والتكاح ونحوهما ، وإما أن يذكروا الشروط التي يبايعون عليها ، ثم يقولوا بايعناك على ذلك ، كما بايعت الأنصار النبي ﷺ ليلة العقبة . فلما أحدث الحجاج حلف الناس على بيعتهم لعبد الملك بن مروان<sup>(١)</sup> بالطلاق والعتاق واليمين بالله وصدقة المال - فهذه الأيمان الأربعة كانت إيمان البيعة القديمة المبتدعة . ثم أحدث المستحقون (٢) عن الأمراء من الخلفاء والملوك وغيرهم أيماناً أكثر من تلك . وقد تختلف فيها عاداتهم . ومن أحدث ذلك فحسبه إثمًا ما ترتب على هذه الأيمان من الشر ، اهـ .

أقول: ولما جرى العباسيون على بدعة الأمويين في أيمان البيعة كان ممن أنكر عليهم من العلماء الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه ، وقد احتمل الأذى في سبيل الله تعالى ، حتى أنه ترك بعد ذلك صلاة الجمعة والجماعة ، كما ذكره الفقهاء والمحدثون والمؤرخون .

روى الحافظ أبو نعيم في الحلية ان جعفر بن سليمان ضرب مالكاً في طلاق

(١) كذا في النسخة المطبوعة من فتاوى ابن تيمية ، وهي كثيرة الغلط والتحريف ، وقد سقط « منها » هنا جواب لما أر مفعول أحدث ، فيكون الأصل على هذا الأخير ، فلما أحدث الحجاج أيمان البيعة حلف الناس ... الخ وهو الأظهر ، وعلى الأول يكون حلف بفتح فسكون مصدراً وقع مفعولاً لأحدث وجواب لما الساقط : صاروا يملفون بالطلاق ... الخ . المنارج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٧٣٨ . الحاشية .

المكروه . قال ابن وهب : وحمل على بعير ، فقال : ألا من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني ، فأنا مالك بن أنس بن عامر ، وأنا أقول : طلاق المكروه ليس بشيء . فبلغ جعفر بن سليمان أنه يتنادي على نفسه بذلك ، فقال : أدركوه وأنزلوه . وفي تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي : قال المفضل بن زياد سألت أحمد : من الذي ضرب مالكا ؟ قال : ضربه بعض الولاة في طلاق المكروه ، وكان لا يميزه ، فضربه لذلك . وروى عن مالك أنه قال : ضربت فيما ضرب فيه سميد ابن المسيب ومحمد بن المنكدر وربيعه ، ولا خير فيمن لا يؤذى في هذا الأمر . وقال الواقدي : حسدوا مالكا وسعوا به الى جعفر بن سليمان وهو على المدينة ، وقالوا : انه لا يرى بيعتكم هذه شيئا ، ويأخذ بمحدث في طلاق المكروه أنه لا يجوز ، فغضب ودعا به وجرد ومدت يده حتى انخلع كتفه ( قال ) : فوالله ما زال بعد ذلك الضرب في علو ورفعة ، وكأنما كانت تلك الشياطين حليا تحلى به . وروى الحافظ أبو الوليد الباجي ، قال حج المنصور : فأقاد مالكا من جعفر بن سليمان ، فامتنع مالك وقال : معاذ الله . أي لم يرض بأن يقتص له المنصور من عامله جعفر . وقد نقل خبر عزلته وتركه للمسجد والجمعة والجماعة غير واحد ، منهم الشاطبي وابن خلكان في تاريخه .

هذا - ولما بلغ شيخ الإسلام مسألة الحلف بالطلاق ذكر أنها لم يرد فيها شيء عن الصحابة رضي الله عنهم ، لأنها لم تكن حدثت في زمانهم ، وإنما ابتدعتها الناس في زمن التابعين ، فاختلّفوا فيها هم ومن بعدهم . وقد أطال في بيان هذا الخلاف ودلائل المختلفين فيه ومفاسد القول بوقوع الطلاق وخروجه بالملة السمحة عما وصفها الله تعالى به من اليسر ورفع الحرج ، والحيل التي جعلوا بها آيات الله هزواً ، ولا يمكن نقل شيء من كلامه في أدلة المسألة لطوله وتعلق بعضه ببعض ، ولكنه ذكر الخلاف في فتوى مختصرة منشورة في أول المجلد الثالث من فتاواه قال فيها ما نصه :

« وللعلماء في هذه الإيانات ثلاثة أقوال : أحدها - إذا حنث لزمه ما حلف

به . والثاني - لا يلزمه شيء . والثالث - يلزمه كفارة يمين . والقول الثالث أظهر الأقوال ، لأن الله تعالى قال : « قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم »<sup>(١)</sup> ، وقال : « ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم » وثبت عن النبي ﷺ في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وعدي بن حاتم وأبي موسى انه قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ، وجاء هذا المعنى في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي موسى وعبد الرحمن بن سمرة ، وهذا يعم جميع أيمان المسلمين . »

وقد أطال في إثبات شمول التحلة بالتكفير عن اليمين للحلف بالطلاق في رسالة قواعد العقود التي أشرنا إليها بما ينبغي أن يراجعه من شاء ذلك والعمدة فيه ما ورد في سبب نزول آية التحريم ، ونكتفي بأهم ما ورد فيه ، وأصح من صحيح البخاري وشرحه الفتح فقط : روى البخاري في صحيحه ان ابن عباس قال في الحرام : يكفر . وقال ابن عباس : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . » قال الحافظ ابن حجر في شرحه من كتاب التفسير : أي إذا قال لامرأته : أنت علي حرام - لا تطلق ، وعليه كفارة يمين . وذكر من زيادة رواية أخرى عنه : إذا حرم امرأته ليس بشيء ( قال ) : والغرض من حديث ابن عباس قوله فيه : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، فان فيه إشارة إلى سبب نزول أول هذه السورة وإلى قوله فيها : « قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم »<sup>(١)</sup> . وفي بعض حديث ابن عباس عن عمر في القصة الآتية : فعاقبه الله في ذلك وجعل له كفارة اليمين . ثم ذكر الحافظ القولين في تحريم ما أحل الله له وهو شرب العسل عند زينب أم المؤمنين ، أو تحريم مارية القبطية على نفسه ( قال ) : ووقع عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى مسروق قال : حلف رسول الله ﷺ لحفصة لا يقرب أمته وقال : « هي علي حرام » ، فنزلت

(١) سورة التحريم رقم ٦٦ الآية ٢ .

الكفارة ليمينه وأمره أن لا يحرم ما أحل الله له ، وذكر غير هذه الرواية في المسألة، ثم عاد إلى ذلك في شرح حديث ابن عباس من كتاب الطلاق من البخاري ، وما جاء فيه قوله : قال زيد بن أسلم فقول الرجل لامرأته : أنت علي حرام - لغو وإنما تلزمه كفارة يمين . وحقق ان قوله : ليس بشيء - معناه ليس بطلاق . أقول وأياً ما كان سبب نزول الآية ، فليس المراد بإيمان فيها الحلف بالله ، بل تحريم الحلال سماه يميناً ، وجرى على هذا عرف الناس قديماً وحديثاً ، وان اختلفوا في وقوع اليمين بالطلاق وعدمه . وإذ كانت الآية عامة ، فهي حجة للقائلين بالكفارة وعدم وقوع الطلاق ، وهذا ما أطال شيخ الإسلام في بيانه ، وله أدلة أخرى إذا كانت اليمين على تأكيد فعل أو ترك منها أمر النية ، فإن الحالف لا يريد به طلاق زوجته وخراب بيته قطعاً ، وإنما يريد التأكيد كما لو حلف بالله تعالى سواء . ولفظ عليّ الحرام أو امرأتي علي حرام بدون قوله ان فعلت كذا أقرب إلى عزم الطلاق ، ومع ذلك وقع الخلاف فيه على أقوال كثيرة لخصها الحافظ بن حجر في شرح ترجمة الباب الذي ذكرنا حديث ابن عباس فيه بقوله :

قوله : ( باب من قال لامرأته أنت عليّ حرام وقال الحسن نيته ) أي يحمل على نيته ، وهذا التعليق وصله البيهقي ووقع لنا عالياً في جزء محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري ، قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام : ان نوى يميناً فيمين ، وإن طلاقاً فطلاق ، وأخرجه عبد الرازق من وجه آخر عن الحسن ، وبهذا قال النخعي والشافعي واسحق ، وروي نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس ، وبه قال النووي ، ولكن قال إن نوى واحدة فهي بائن . وقالت الحنفية مثله ، لكن قالوا : إن نوى اثنتين فهي واحدة بائنة ، وان لم ينو طلاقاً فهي يمين ويصير مولياً . وهو عجيب والأول أعجب .

« وقال الأوزاعي وأبو ثورة يمين الحرام يكفر ( أي بكفارة اليمين بالله ) ،

وروي نحوه عن أبي بكر وعمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ، واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى : « لم تحرم ما أحل الله لك » وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده .

« وقال أبو قلابة وسعيد بن جبير : من قال لامرأته أنت علي حرام لزمته كفارة الظهار ، ومثله عن أحمد... وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يكون مظاهراً ولو أراد . وروي عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى : في الحرام ثلاث تطبيقات ، ولا يسأل عن نيته . وبه قال مالك : وعن مسروق والشعبي وربيعه : لا شيء فيه ، وبه قال اصبح من المالكية .

« وفي المسألة اختلاف كثير عن السلف بلغه القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها ، وفي مذهب مالك فيها تفاصيل يطول استيعابها ، اهـ . تلخيص الحافظ ، ثم ذكر مدارك ما تقدم من الأقوال ، وحسبنا هذا في الجواب ، وسنفضله في المنار ان شاء الله تعالى وهو الموفق للصواب .

هذا ما أجبت به ونشر في جريدة الاهرام ، وأزيد هنا بما نقله الحافظ عن القرطبي ما نصه : قال بعض علمائنا : سبب الاختلاف انه لم يقع في القرآن صريحاً ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة فتجاذبها العلماء ، فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء - ومن قال انها يمين أخذ بظاهر قوله تعالى : « قد فرض الله تحلة إيمانكم » بعد قوله تعالى : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » . ومن قال تجب الكفارة وليست بيمين بناه على ان معنى اليمين التحريم ، فوقعت الكفارة على المعنى - ومن قال تقع به طلبة رجعية حمل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة ، وأقل ما تحرم به المرأة طلبة تحريم الوطء ما لم يرتجعها - ومن قال بائنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجدد العقد - ومن قال ثلاثاً حمل اللفظ على منتهى وجوهه - ومن قال ظهار نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق ، فانحصر الأمر عنده في الظهار والله أعلم اهـ .

أقول وقد ظهر ببيان مدارك هذه المذاهب وأدلتها ان أقواها الثاني الذي هو الأخذ بظاهر القرآن ، وهو ان من حرم امرأته بقوله هي عليه حرام مطلقاً او مقيداً بقوله ان فعلت كذا او ان لم أفعل كذا - فالواجب عليه كفارة يمين وهو الذي فرضه الله في تحلة جميع الإيمان - وهو لا يعارض هذا الظاهر من كتاب الله بشيء من تلك التعليقات وأقواها البراءة الأصلية ، وهي انه لا يقع عليه شيء ولا يجب عليه شيء ، والتزام كفارة اليمين أقوى وأحوط . فمضى ان تقرر الحكومة المصرية العمل بهذا ، وكذا سائر الحكومات الإسلامية ذلك والله الموفق .

أسئلة في مسألة الخلافة وأحكامها والخلفاء وأسئلة عن الزكاة<sup>(١)</sup>

من صاحب الإمضاء « المحقق الهندي » في دهلي - الهند - بنصه وغلطه اللغوي .

بسم الله الرحمن الرحيم

« ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » نحمده ونصلي على رسوله الكريم .

استفتاء . ما تقول أيها العلماء الكرام والحاملون لواء الإسلام في سؤال مسطورات تحت :

١ - هل حديث « من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » صحيح أم لا ؟

٢ - هل يعمل به في زماننا أم لا ؟

٣ - ان قلت لا فما دليل المنع من الكتاب والسنة ؟

(١) المنارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٢٨ - ٣٢ .

٤ - ان كان الحديث صحيح فهل يعمل به في هذا الزمان ، وهل يكون نصب الإمام واجباً في الملة المحمدية أم لا ؟

٥ - هل يشترط في الإمام القرشية مطلقاً او ما أقاموا الدين ؟

٦ - ان لم توجد إقامة الدين في قريش ( كما في بلادنا الهند ) فهل يجوز ان يكون الإمام من قوم آخرين أم لا ؟

٧ - ان تغافل او تجاهل قريش او عوام الناس ولم يعملوا بهذه السنة ، فأية طريقة تختار لاحياء هذه السنة وإلا فكيف ؟

٨ - جماعة بغير إمام او خليفة هل لهم حكم الجماعة أم لا ؟

٩ - هل يكون الإمام صاحب السياسة والقدرة أم بدونها ؟

#### الاستفتاء الثانية .

١٠ - هل كانت الزكاة تجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ ان كانت تجمع فقيم كانت تصرف ؟

١١ - هل كانت تجمع على عهد الخلفاء الراشدين مثل ما كانت على عهد النبي ﷺ - ولم يأخذ الخلفاء الراشدون لحوائج حياتهم من هذا يعني ( الزكاة ) وكيف كان استحقاقهم شرعاً ؟ وكيف كانوا ينفقون إسرافاً أم اقتصاداً ، وهل كان المسلمون يجاسبون الخلفاء في ذلك الزمن أو لا ( أي في بيت المال أم من الزكاة ) ؟

١٢ - كيف يفعل صاحب الزكاة في زمننا هل يؤديها إلى الإمام الشرعي او يقسمها بنفسه على الفقراء والمساكين كما قال الله عز وجل : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الخ ؟

١٣ - في أي شيء يجب على الإمام ان يصرف الزكاة ، وهل يصرف مستقلاً بنفسه حيث يشاء او بالشورى ؟

١٤ - كم يأخذ الإمام الشرعي لنفقة نفسه وعياله ، وهل يأخذ مستقلاً او بالشورى ؟

١٥ - إذا اتهم الناس الإمام بالجور في صرف الصدقة ، او ثبت لهم ان الإمام لا يصرف الزكاة حيث أمر الله بل يجمع ، فهل لهم ان يجبروه على وضع الحساب عندهم او لا ؟

١٦ - وان طلبوا منه المحاسبة فامتنع وغازظهم ذلك وأبى فما يفعلون ؟

١٧ - وإذا كان الإمام مخالفاً لسيرة الخلفاء الراشدين المهديين في تصرفه ، وأيضاً في القول والفعل ، فهل يصح ان يبقى إماماً او لا ؟

( الحقيقة ) ان واحد العالم المولوي في بلادنا ( الهند - الدهلي ) ادعى انه إمام وخليفة الله ، وخلافته كخليفة الخلفاء الراشدين ، ومن لم يبايعه ومات بدون بيعته مات ميتة جاهلية ، ويحذر الناس ويخوف المسلمون بوعيد هذا الحديث « من مات وليس في عنقه بيعة ، الخ . ويقول انه من لم يؤد الزكاة إلي فلن يقبل الله زكاته ، وإذا اعترض الناس عليه انه ليس بقرشي ولا صاحب السياسة والقدرة ، وانه لا يقدر ان يجري حدود الله لأنه محكوم ككافة المسلمين في الهند وان الإمام لا يصير إلا بانتخاب المسلمين وكثرة رأيهم - أجاب ان السياسة والقرشية ليست بضروري ، فصار تنازعاً وتخاصماً واختلافاً كثيراً بين المسلمين في هذه المسألة الإمامة .

فعلينا ان تبيينوا بالدلائل الواضحة والبراهين القاطعة بالكتاب والسنة والكتب السير المعتبرة . بيتنوا بالدليل تؤجروا عند الجليل .

## الجواب عن أسئلة الخلافة

ج - نجيب عن هذه الأسئلة بالإجمال الموجز استغناء عن التفصيل في أكثرها بكتاب الخلافة أو الامامة العظمى الذي نشرنا فصوله في المنار ، ولأن سببها إبطال ادعاء أحد صعايلك الدجالين للخلافة في الهند ، وهو لا يحتاج إلى كل هذه الأسئلة ولا إلى التفصيل في أحكامها ، بل لولا عموم الجهل لم تحتج هذه الدعوى السخيفة إلى سؤال ما إذ من المعروف ان الخلافة الصحيحة إنما تنعقد بمبايعة أهل الحل والعقد من المسلمين لحل مستجمع للشروط التي بينها العلماء في كتب العقائد وكتب الفقه ، وان خلافة التغلب تحصل بمبايعة أهل القوة والعصبية لأي رجل يؤيدونه وينفذون أحكامه - وكل من الأمرين محال وقوعه في الهند وهي مقهورة تحت سلطان دولة أجنبية - وهذا المعتوه الذي ادعى الخلافة في الهند يظن يجهله او عتمه ان دعوى الخلافة من مجنون مثله ، كافية لوجوب أتباعه ودفع أموال الزكاة وغيرها له يتمتع بها .

ولعل الذي أغراه بهذه الدعوى ما رآه من ادعاء الدجال غلام أحمد القادياني للنبوة والرسالة والوحي والمعجزات ، وانه مسيح الملة المحمدية فوجد من المارقين والجاهلين الذين وصفوا بأنهم « اتباع كل ناعق » من صدقه وصار له ولهم دين جديد كمسيحية النصراني بالنسبة إلى شريعة التوراة ...

أما الجواب عن الأسئلة الأربعة الأولى ، فهي ان الحديث صحيح رواه مسلم عن ابن عمر مرفوعاً - ويجب العمل به في كل زمان فنصب الإمام واجب في الملة في هذا الزمان كغيره ، وجميع المسلمين آثمون بعدم نصب إمام تجتمع كلمتهم عليه بقدر طاقتهم ومعاقبون عليه في الدنيا بما يعلمه أهل البصيرة منهم وسيعاقبون في الآخرة بما يعلمه الله تعالى وحده .

وأما الجواب عن الثلاثة بعدها فهي ان النسب القرشي شرط في الإمام الحق مطلقاً بإجماع أهل السنة والشيعة ، بل سبق إجماع الصحابة على ذلك ولا يعتد بمن

خالفهم من الخوارج وغيرهم . وإنما ورد في الصحيح انه يجب ان يسمع لهم ويطاعوا ما أقاموا الدين إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، والواجب على أهل الحل والعقد حمل من قصر منهم في إقامة الدين على ما يجب عليه من ذلك .

وأما الجواب عن السؤال الثامن ، فهو ان الجماعة التي أمرنا باتباعها لا تسمى جماعة المسلمين إلا إذا كان لها إمام بايعته باختيارها . ومما يدل على ذلك حديث حذيفة الذي رواه الجماعة كلهم ، وفي آخره ان النبي ﷺ لما قال له : « تلتزم جماعة المسلمين وإمامهم » قال : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال ﷺ : « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو ان تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » . فلم يأمره بالتزام طاعة أي فرقة من فرق المسلمين الذين ليس لهم جماعة ولا إمام يقيم الحق والقسط .

وأما الجواب عن التاسع ، فهو ان إمام المسلمين هو رئيس حكومتهم السياسية ، ويجب عليهم ان يكونوا قوة وشوكة له بمقتضى مبايعتهم له . وليس معنى قوة الإمام ان تكون له قوة وعصية قبل مبايعته ، وان يبائع لأجلها كما توهم الكثيرون ، فإن هذا أصل فاسد مفسد للدين والدنيا إذ مقتضاه ان الحق للقوة ، فكل قوي يقبض ويطاع لقوته ، وان كان ظالماً عاصياً له تعالى ويقر على سلبه الحق من أهله ، الخ . وقد وضعنا هذا في كتاب الخلافة .

٦٦١

### الجواب على اسئلة الزكاة<sup>(١)</sup>

وأما الأسئلة المتعلقة بالزكاة ، فجوابها ان الزكاة كان لها أعمال في عهد النبي ﷺ ، والخلفاء الراشدين يجمعونها من الناس ، وكانت تصرف في مصارفها

(١) المنارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٣١ - ٣٢ .

الثانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » (١) الخ .  
 وللإمام ان يصرف بنفسه وان يمهّد بالصرف إلى غيره كما هو شأن كل رئيس  
 حكومة او مصلحة او شركة ، وأما الشورى فإنما يحتاج إليها في الوقائع  
 والمسائل المشكّلة التي ليس فيها نص صريح قطعي او يتوقف تنفيذ النص فيها  
 على الوجه المطلوب على بحث ، ففي مثل ما ذكر كان الخلفاء الراشدون يجمعون  
 أهل العلم والرأي ويستشيرونهم ، وعلى البلاد التي ليس فيها حكومة إسلامية  
 تنفذ أحكام الشرع في الزكاة ، ان يدفعوا الصدقات لمستحقها بأيديهم ، وفي مثل  
 نجد واليمن يؤدونها للإمام .

وأما معاملة الخلفاء في نفقاتهم ومعاملتهم ، فهي منوطة بأهل الحل والعقد  
 من جماعة المسلمين ، وقد فرضوا للخليفة الأول ما يناسب حالة أمثاله في المعيشة  
 من حيث هو رجل من أوساط المهاجرين لا أعلام ثروة كعثمان وعبد الرحمن بن  
 عوف ، ولا أديانهم كعمار بن ياسر ، ويحد السائل ما يحتاج إليه من تفصيل  
 لأحكام الإمامة ، وأهل الحل والعقد ، في كتابنا الخلافة او الامامة العظمى .

٦٦٢

### الاحتتيال على الربا بورق النقد (٢)

من صاحب الإمضاء ياسين السيد .

إلى حضرة الاستاذ الكبير صاحب المنار المنير أدام الله فضله . ورق النقدي  
 يباع ويشترى في الأسواق بقيمة غير محدودة ، فهل يجوز للإنسان ان يبيع قسماً  
 من الورق النقدي متفقاً مع المشتري في أسعار أكثر من أسعار السوق الحاضرة  
 لمدة معينة أم لا ؟ نرجوكم أفتونا عنها ولكم من الله جزيل السلام .

(١) سورة التوبة رقم ٩ الآية ٦٠ .

(٢) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٣٢ .

ج - سبق لما تفصيل الأحكام الأوراق المالية ( بنك فوت ) فنكتفي هنا بأن نقول ان هذه الصورة المذكورة في هذا السؤال ليست صورة بيع وشراء ، بل هي صورة دين مؤجل بزيادة معينة في مقابلة الأجل ، وهو عقد ربوي ظاهر صريح ليس من قبيل الحيل التي اختلف فيها الفقهاء ، وأما اضطراب أسعار ما يسمى الورق السوري فسببه معروف وهو يشبه فيه نقد الفضة التركي كالريال المجيدي ، فإذا اختلف سعر الريال إذا صرف بغيره من نقد المعدن او الورق ، فهل يبيع ذلك إعطاء مائة ريال لرجل على ان يرد لمعطيه مائة وعشرة ريالات بعد أشهر او سنة مثلاً؟ وهل يسمى هذا بيعاً؟ لا . على ان يبيع الربويات المختلفة الجنس التي يجوز فيها التفاضل ، يشترط فيها التقابض في المجلس وإلا كان من ربا الفضل الذي حرم ، لأنه ذريعة لربا النساء المجمع على تحريمه .

٦٦٣

سبب اتباع المسلم للإسلام ونفوره من دعوة النصرانية<sup>(١)</sup>

من القس الداينمركي الفرد نيلسن في دمشق .

ما هو الذي يجعلك تتبع دين الإسلام كدين الحق ، وإذا تعرفت بالتبشير المسيحي وبالكتب المسيحية فما هو الذي يبعدك وينفرك عن دعوتها ؟

ج - ثبت عندي ان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، كان رجلاً أمياً لم يتعلم القراءة ولا الكتابة ، ولا عاشر أحداً من علماء الأديان ولا التاريخ والقوانين والفلسفة والآداب ، ولا غير ذلك ، وانه لم يكن شاعراً ولا خطيباً ، ولا محباً لما كان معهوداً بين كبراء قومه وأذكيائهم من الرياسة والمفاخرة والشهرة بالفصاحة والبلاغة ، وإنما كان ممتازاً بين أقرانه في قومه بسلامة الفطرة وحب

(١) التاراج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٩٨ - ٩٩ .

العزلة والصدق والأمانة والعفة والمروءة وغير ذلك من مكارم الأخلاق ، حتى لقبوه بالأمين . قضى على ذلك سن الصبا والشباب الذي تظهر فيه جميع رغبات البشر ومزايهم . ثم إنه بعد إكمال الأربعين والدخول في سن الكهولة ادعى النبوة وان الله بعثه رسولاً إلى الناس كافة ، كما أرسل من قبله من الرسل إلى أقوامهم بمثل ما أرسله به من الدعوة إلى توحيده تعالى وعبادته ، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله والدار الآخرة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإقامة الحق والعدل بالمساواة بين الناس ، وغير ذلك من أصول العقائد المعقولة ، والآداب العالمة ، والأحكام والشرائع العادلة ، التي أكمل الله تعالى بها الدين ، وجعله بها خاتم النبيين ، بما يعد إصلاحاً يفوق جميع ما كان عليه البشر من اتباع الأنبياء وغيرهم . وجاء بكتاب في ذلك قال : إن الله تعالى نزله عليه وأنه وحي من لدنه سبحانه ، يعجز جميع البشر عن الإتيان بمثله في علومه ومعارفه وإصلاحه وتأثيره في إبطال الشرك والخرافات والأباطيل الفاشية في البشر ، وإصلاح الفطر والقلوب والأعمال لمن اهتدى به . كما أنه معجز في أسلوبه وبلاغته ، وتحدى الناس بذلك فمعجزوا عن الإتيان بسورة من مثله ، وجاء فيه من أخبار الغيب الماضية والمستقبلية ما ثبت ثبوتاً قطعياً ، ومنه ان الله تعالى سينصره ويخذل أعداءه ويستخلف قومه وأمته في الأرض ، ويمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وقد وقع جميع ما أخبر به ، وما وضع به ﷺ أخباره كفتح بلاد كسرى وقيصر . ومنها مصر التي وصى بأهلها خيراً ، وأيده الله تعالى بآيات أخرى .

ومن أهم ما أخبر به القرآن مما لم يكن يعلمه أحد من قوم الرسول ﷺ ولا في بلاده ان اليهود والنصارى « أوتوا نصيباً من الكتاب » . وانهم نسوا حظاً مما ذكروا به ، وانهم حرقوا وغيروا وبدلوا ، ودخل عليهم الشرك . ومن العجيب ان المسلمين لم يعلموا مصداق ذلك بالتفصيل إلا بعد اطلاعهم على مجموعة

كتب الفريقين وتاريخها . ثم ما كتبه أحرار علماء أوربة من الطعن فيها ، فمن أين عرف ذلك رجل أمة نشأ بين قوم أميين لولا وحي الله تعالى له بذلك ؟  
فهذه نبذة مجملة في بيان سبب استمساكي بعروة الإسلام ، واعتقادي انه الدين الحق بالاختصار الذي اقترحه القس السائل .

وأما سبب نفوري من دعوة المبشرين دعاء النصرانية ، فهي اعتقادي بطلان دعوتهم في نفسها ، فإن أساسها ان آدم عصى ربه فاستحق هو وذريته العذاب الأبدي بمدل الله ، وان عذابهم ينافي رحمة الله فلم يجد سبحانه وسيلة للجمع بين رحمته وعدله إلا ان يحل في ناسوت أحد بني آدم ويتحمل العذاب والألم واللعة لتخليصهم من العذاب ، فحل في ناسوت المسيح لأجل ذلك !! ومع هذا لم يتم له ما أراد ، فانه اشترط لخلاصهم ان يؤمنوا بذلك ، ولكن أكثرهم لم يؤمنوا به . ورأيت جل تأثير هذه الدعوة في الذين يحولون حقيقة الإسلام تشكيكهم في أصل الدين ، وجعلهم من الإباحيين ، وإيقاع الشقاق بينهم وبين غيرهم . ومن أهم تلك الأسباب التي جعلتني أحقر أكثرهم ما ثبت عندي من كونهم يتجرون بالدين تجاراً فيكذبون ويحرفون ، ومنهم الملحدون الذين لا إيمان لهم ، والمقلدون المتعصبون الذين يبغضون المسلمين بما تربوا عليه مما لا يحله القس السائل ، ولا أنكر مع هذا انه يوجد فيهم المتدين المخلص في دينه ، ولكن هذا بحسب اختباري قليل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

من صاحب الإمضاء في بيروت (١) .

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الإمام مفتي الأنام  
الاستاذ السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى .

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد ، فإني أرفع لفضيلتكم الأسئلة

(١) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٤١٦ - ٤١٧ . لم يذكر اسم صاحب الإمضاء .

الآتية راجياً التكرم بالإجابة عليها ولسيادتكم من الله تعالى جزيل الأجر  
ومني عظيم الشكر :

س ١ - هل رفع الحجاب عن وجوه المسلمات الحرائر وإظهار أكفهن ظهراً  
وبطناً إلى الكوعين<sup>(١)</sup> خارج الصلاة في الطرقات والأسواق والمجتمعات العامة  
جائز في الشريعة الإسلامية أم لا ؟

س ٢ - وهل صوت المرأة الأجنبية المسلمة الحرة عورة يحرم على الرجال  
سماعه أم لا ؟

س ٣ - وهل التنزي بلبس القبعة ( ما يسمونها بالبرنيطة ) للرجل المسلم  
حرام أو مكروه أم لا ؟ فإذا قلت حرام أو مكروه فما الدليل على الحرمة  
أو الكراهة ؟

س ٤ - وهل يجوز للرجل المسلم ان يتزيا بلبس البدلة الافرنجية ( ما  
يسمونها بالسفرة والبنطلون ) أم لا ؟

س ٥ - وهل تجوز صلاة الرجل المسلم وهو متزي بلبسها بلا حرمة ولا  
كراهة سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً أو خطيباً للجمعة والعيدين أم لا ؟

س ٦ - وهل للمسلمين من الرجال والنساء زي مخصوص يلبسونه أم لا ؟  
فإذا قلت ان لهم زياً مخصوصاً يلبسونه فما هو شكله وكيفيته ؟ أرجو التفضل  
ببيان ذلك ؟

س ٧ - وهل السكروتة ( ما يسمونها بالستكروزة ) من الدودة أم من  
النبات ؟ وهل يحرم لبسها كالحريير للرجال أم لا ؟

---

(١) النار : المراد بالكوعين الكوع والكرسوع على التغليب ، فالكوع طرف عظم الساعد  
أو الزند من جهة إبهام اليد ، والكرسوع الطرف الآخر الذي يلي الخنصر وما بينهما يسمى  
الرسغ بالضم . النار ج ٢٦ ( ١٩٢٥ ) ص ٤١٦ . الحاشية .

س ٨ - وهل حرمة التحلي بلبس الحرير للرجال من الكبائر أم من الصغائر ؟

س ٩ - وما هي الحرمة الكبيرة والصغيرة ؟

س ١٠ - وما كيفية عذابها ؟

س ١١ - وهل يتفاوتان في العذاب أم لا ؟

س ١٢ - وهل عذاب القبر للروح والجسد معاً أم هو للروح فقط ؟

س ١٣ - وهل يكون العذاب مستمراً دائماً أم منقطعاً أي يرتفع ويعود وهكذا أم لا ؟

س ١٤ - وما قولكم دام فضلكم في رجل مسلم مؤمن بالغ عاقل حر قتل نفسه مسلمة مؤمنة بالغة عاقلة حرة عمداً بغير حق ، ولم يقاصص في الحياة الدنيا لا بدفع الدية ولا بغيرها مطلقاً ، وعليه أيضاً ديون ومظالم وخيانات وسرقات وكذب وغش لأناس ولم تسامحه أربابها في الحياة الدنيا ، ما حكمه في ذلك كله يوم القيامة ؟

س ١٥ - هل يعذب في قبره بسبب ذلك كله ، أم عذابه في الآخرة فقط ؟

س ١٦ - وهل إذا تاب إلى الله تعالى في الحياة الدنيا من ذلك كله تقبل منه التوبة ولا يعذبه في قبره ولا في الآخرة أم لا ؟

س ١٧ - وهل هذان الحديثان الآتيان صحيحان معتمدان غير منسوخين أم لا ؟ وما معناهما ؟ وهما « لو لم تذبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون الله فيغفر لهم » - رواه الإمام مسلم - « كل شيء يقدر حتى العجز والكيس » - رواه الإمامان مسلم وأحمد . أرجوكم ان لا تحيلونا على فتاوى

سبقت لكم في مجلدات مجلة المنار بهذا الخصوص حيث انه لم توجد لدينا مجلدات مجلة المنار مطلقاً ، قفولوا بالجواب ولكم الأجر والثواب .

( المنار ) اننا نجيب عن هذه المسائل بشيء من الإجمال لبعض مباحثها ، ومن التكرار لبعض معانيها ، لما سبق لنا من تفصيل القول في أكثرها .

٦٦٤

### كشف وجه الحرّة وكفيها<sup>(١)</sup>

ج ١ و ٢ - نقل الحافظ ابن عبد البر وغيره ان المسلمين قد أجمعوا على ان على المرأة ان تكشف وجهها في الصلاة والاحرام . ومن المعلوم ان مدة الاحرام طويلة تبتدىء من الميقات المعين وتنتهي بأداء النسك من حج او عمرة ، وان النساء كن ولا يزلن يشاركن الرجال في أعمال فرائض النسك وواجباته ، وانهن كن يصلين مع الرجال ، ويتوضأن حيث يتوضؤون في بعض الأوقات والأحوال . فالستر الذي فرض عليهن في أثناء الصلاة والنسك هو أكمل الستر وأتمه ، لأنه يكون في أفضل الجامعات الدينية المشتركة بينهن وبين الرجال ، ولا ينافي ذلك كونهن يصلين صلاة الجماعة خلف الرجال ، وانهن قد يفرد لهن المطاف فيظفن وحدهن ، إذ من المعلوم بالضرورة انهن يقبلن على المساجد في الحالة التي يصلين فيها أو يظفن ، فيراهن الرجال ، وانهن يتنقلن مع الرجال من مواقيت الإحرام إلى مكة ، ومنها إلى عرفات والمزدلفة ومنى .

ولا بأس بأن ننقل هنا ملخص مذاهب علماء الأمصار في المسألة في الصلاة وخارجها عن كتاب المغني للشيخ الموفق الحنبلي ، فإنه كتاب في فقه الإسلام لا في فقه الحنابلة وحدهم قال : ( ص ٦٤١ ج ١ ) .

(١) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٤١٧ - ٤٢١ .

« لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة ، وأنه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكفيها . وفي الكفين روايتان . واختلف أهل العلم ، فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلي مكشوفة الوجه ، وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تحمر رأسها إذا صلت ، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الإعادة . وقال أبو حنيفة : القدمان ليسا من العورة لأنها يظهران غالباً ، فهما كالوجه ، وإن انكشف من المرأة أقل من ربع شعرها أو ربع فخدها أو ربع بطنها لم تبطل صلاتها . وقال مالك والأوزاعي والشافعي : جميع المرأة عورة إلا وجهها وكفيها ، وما سوى ذلك يجب ستره في الصلاة ، لأن ابن عباس قال في قوله تعالى : « ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها » (١) : الوجه والكفين . ولأن النبي ﷺ نهى المحرمة ( أي بالحج أو العمرة ) عن لبس القفازين والنقاب . ولو كان الوجه والكفان عورة لما حرم سترهما ، ولأن الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء ، والكفين للأخذ والإعطاء . وقال بعض أصحابنا : المرأة كلها عورة ، لأنه قد روي في حديث عن النبي ﷺ « المرأة كلها عورة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . لكن رخص لها في كشف وجهها وكفيها لما في تغطيته من المشقة . وأببح النظر إليه لأجل الخطبة ، لأنه مجمع المحاسن اه . ومثله في الشرح الكبير ( ص ٤٦٢ ج ١ ) .

وذكر الإمام الشوكاني في نيل الأوطار خلاف هذه المذاهب وغيرها ، فقال :

« وقد اختلف في مقدار عورة الحرة ، فقيل : جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين ، وإلى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه ، والشافعي في أحد أقواله ، وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ، ومالك . وقيل : والقدمين وموضع الخلل ( أي كالوجه والكفين ) ، وإلى ذلك ذهب القاسم في قول ، وأبو حنيفة في رواية عنه ، والثوري وأبو العباس . وقيل بل جميعها إلا الوجه وإليه ذهب أحمد بن حنبل وداود . وقيل جميعها بدون استثناء ، وإليه ذهب بعض أصحاب

(١) سورة النور رقم ٢٤ الآية ٣١ .

الشافعي . وروي عن أحمد . وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف في تفسير قوله تعالى : « إلا ما ظهر منها » اه .

أقول: بل هنالك أسباب أخرى، كما تقدم عن المغني، وأقواها كان معروفاً في الصدر الأول من معاملة النساء للرجال في البيع والشراء والشهادة، وخدمتهن لجرحى الحرب، وإنما ورد النهي عن خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية، وعن متابعة نظر الشهوة . وفي حديث ابن عباس من صحيح البخاري وغيره أن النبي ﷺ أُرِدْف الفضل بن العباس خلفه في سفر حجة الوداع، فعرضت له امرأة خثعمية جميلة تسأله، فطفق الفضل ينظر إليها، فأخذ النبي ﷺ بذقن الفضل يحول وجهه عن النظر إليها . وفي رواية الترمذي للقصة أن العباس قال للنبي ﷺ: لويت عنق ابن عمك؟ فقال: « رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الفتنة »، فالنبي ﷺ لم يأمر المرأة بستر وجهها ولم يأمرها، ولا أمر الفضل بعدم نظر كل منهما إلى الآخر، إلا أنه حول وجه الفضل عنها لما رآه يتعمد إطالة النظر إليها، فعمل أنه شهوة . ولذلك ورد أن النظرة الأولى للمرء والثانية عليه، وهذا بعد نزول آية الحجاب بخمس سنين، وقد استدل به من السنة العملية، على أن الحجاب المنصوص عليها في سورة الأحزاب خاص بنساء النبي ﷺ، كما هو صريح الآيات، ولا سيما قوله تعالى في أولها: « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء » الخ.

وتعليلهم المتقدم لكون الوجه والكفين لا يجب سترهما بالحاجة إلى كشفها للبيع والشراء، والأخذ والإعطاء، وبما في التغطية من المشقة - صريح في عدم قصر كشفها على حال الصلاة . ومن حرم كشف الوجه والكفين من الفقهاء كالنووي من الشافعية علوه بخوف الفتنة، وهو أمر عارض لا أصل، ولا غالب في النظر، فهو يراعي في الأحوال التي هي مظنة الفتنة، وليست دائمة ولا غالبية، فإن البر والفاجر من جماهير الناس يرون أبرع النساء جمالاً في شوارع الأمصار

العامة ، ولا يكاد يفتن أحد منهم برؤيتهن ، على أن الكثيرات منهن يخرجن متبرجات بكل ما أباحته حرية الفسق من زينة وتهتك وإغراء ، وإنما يفتن بعض الفجار الذين يبحثون عن الفواجر ، فمن يريد التحري لدينه من رجل وامرأة ، فلا يخفى عليه ما كان مظنة الفتنة الواجب عليه اجتنابها والبعد عن مواقف الشبهة ومواضع الريبة . ولم يكن الأمر بالستر في عصر التشريع إلا لأجل هذا ، وقد أبيع للإمام كشف رؤوسهن مع وجوههن ، ومن العلماء من قال: إن عورة الأمة كعورة الرجل: ما بين السرة والركبة ، وربما كانت الفتنة فيهن أشد ، لأن الوصول إليهن أسير ، والعفة فيهن أقل وأضعف ، ويجب عليهن ما يجب عن الحرائر من صيانة أعراضهن ، ويحرم عليهن من الفجور ووسائله ما يحرم عليهن ، ولا يقول فقيه بإباحة تعرضهن للفتنة ، فإذا وجدن في مكان يتعرض فيه الفجار لهن ، فعليهن أن يسترن رؤوسهن ووجوههن أيضاً وإلا فلا .

وإنا لنعلم أن المتفرنجين من المسلمين يبغون برفع أدب الحجاب عن المسلمات التوسل إلى مثل إباحة نساء الإفرنج ، كما فعل الترك ، فليحذر المسلمون الحريصون على دينهم وأعراضهم وأنسابهم ذلك ، فإن الخوف من هذه العاقبة هو الذي يحمل أهل الدين من صنف العلماء وغيرهم على إطلاق القول بوجوب كذا من الحجاب وتحريم كذا من السفور مثلاً ، والتحريم والتحليل الدينيان حق الرب وحده على عباده ، فهو يتوقف على النص ، والنص عام وخاص ، ومطلق ومقيد ، وتطبيق النصوص على الوقائع والنوازل أعسر مسلكاً من معرفة النصوص وفهم معانيها ، ولذلك ورد في الحديث : « استفت قلبك وان أفتاك الناس وأفتوك » رواه أحمد والدارمي وأبو يعلى من حديث وابصة مرفوعاً .

وأما صوت المرأة فليس بعورة ، فما زال النساء يكالمن الرجل في إفادة العلم واستفادته حتى نساء النبي ﷺ ، وفي المحاكمات والشهادات والمبايعات ، وغير ذلك من المعاملات كخطبة النكاح ، وكذا الخطب السياسية بغير تكبير . وقال

الله لنساء نبيه في آيات الحجاب: « فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض  
وقلن قولاً معروفاً » (١) .

٦٦٥

## مسائل اللباس والزي (٢)

ج ٣ و ٤ و ٦٥ - قد حققنا هذه المسألة في كتابنا الحكمة الشرعية الذي  
هو أول مؤلفاتنا ، ثم عدنا اليه في المنار مراراً . وصفوة القول فيه أن الدين  
الإسلامي لم يفرض ولم يحرم على المسلمين زياً مخصوصاً ، بل ترك هذا وأمثاله من  
العادات الى اختيار الناس ، والإسلام دين عام فرضه الله تعالى على جميع الناس ،  
كما تراه مفصلاً في تفسير هذا الجزء ، وما يصلح لهم من اللباس في بعض الأقطار  
لا يصلح في غيرها . ولكن شرعه حرم عليهم الضرر والضرار ، فليس لمسلم أن  
يرتكب ما يضر نفسه ، ولا ما يضر غيره . فاجتناب الضرر والضرار قيد تقيد  
به جميع المباحات لذاتها من أكل وشرب ولباس وصناعة وزراعة وغير ذلك .  
فمن علم بالتجربة أو بقول الطبيب الصادق إن أكل الخبز أو شرب الماء يضره  
لمرض مثلاً حرم عليه ، ويقاس على هذا غيره ، وما يضر الناس أفراداً وجماعات  
أولى بالتحريم مما يضر النفس ، فليس لمسلم أن يضر أحداً بمبادئه فضلاً  
عن عاداته .

فمن عرف هذا الأصل علم أن لبس السراويل المسمى بالبنتلون أو القلنسوة  
المسماة بالبرنيطة ليس محرماً لذاته بل مباحاً ، فإن كان هذا اللباس بصفة تصدّه  
عن الصلاة أو تحمله على تأخيرها عن وقتها لتعذر أدائها أو تعسره في حال لبسه  
ككون السراويل حازقاً أي ضاغطاً على البدن يمنع لشدة ضيقه من السجود ،  
وككون القلنسوة تمنع منه كذلك بشكلها ... فإن ذلك يكون ضرراً دينياً

(١) سورة الأحزاب رقم ٣٣ الآية ٣٢ .

(٢) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٤٢١ - ٤٢٢ : وص ٤٩٦ - ٤٨٩ .

مقتضياً للتحريم ما دام مانعاً ، وكذلك إذا كان لبس الحازق يضر البدن ، كما قاله في المشد الذي تشد النساء به خصوصهن . وقد قال الدكتور سنوك المستشرق الهولاندي المشهور الذي دخل في الإسلام وجاور في مكة بضع سنين ، وكان صديقنا السيد عبدالله الزواوي مفتي مكة من شيوخه ، يعتقد صحة إسلامه - قال : انه ثبت بالتجربة الدقيقة في البلاد المختلفة أن المسلمين الذين يتركون زيهم ويلبسون الزي الإفرنجي يترك أكثرهم الصلاة أو المحافظة عليها . مع العلم بأن أكثرهم يجعلها واسعة لا يتمدر السجود ولا يتعسر في حال لبسها .

ونحن نزيد على هذا اننا رأينا بالاختبار في مصر أن الذين تركوا الزي الوطني : الجبة والقباء (القفظان او الغنباز) والعمامة حتى من غير المنسوبين الى طبقة رجال العلم والتعليم واستبدلوا به الزي الإفرنجي صار أكثرهم يجلسون في الحانات ويعاقرون الخمر على قارة الطريق ويختلفون الى معاهد الرقص والحلاعة ومواخير الزنا جهرأ ، ومنهم من غير زيه لأجل هذا فكان عاصيا لله تعالى به وسيلة ومقصدا . وما كل من يلبسه كذلك ولا سيما الذين اعتادوه من الصفر .

ثم إن هذا الزي قد صار ، اذا استئذينا (البرنيطة) ، من جملة الأزياء الوطنية بمصر وبلاد أخرى يلتزمه جميع رجال الحكومة ما عدا رجال الشرع منهم . فإذا أضيفت اليه البرنيطة التي لا تزال خاصة بالأفرنج ومقلديهم من الشعوب غير الإسلامية ولا يلبسها من المسلمين إلا الأفراد الذين يسافرون الى بلاد الإفرنج لأجل التنكر وإيهام أهل البلاد انهم منهم ، ويمتدرون عن هذا بأنهم إذا دخلوا البلاد بزيم الوطني يكونون مطمح أنظار الساخرين والمستهزئين وقد يؤذون منهم . وهذا اعتذار باطل كما جربنا بنفسنا فقد زرنا أوروبا بزينا الوطني الذي يعد زي علماء الدين في بلادنا ولم نلق أذى من أحد باحتقار ولا غيره ، نعم كانت تتوجه الينا الانظار ، وتلفتت نحونا الأعناق ، ولا سيما اذا صلينا في بعض المنتزهات العامة ، ولكن كان يكون ذلك مع الادب التام بل كنا قد نحترم عند الذين يعرفوننا أكثر من غيرنا .

وقد لبس النبي ﷺ الجبة الرومية والطيالسة الكسروية لبيان الجواز ، ولكنه أمر أمته بمخالفة الكفار في عاداتهم وأزيائهم لا في أمورهم الدينية فقط ، ولما كان هو بمكة كان يخالف المشركين وإن وافق أهل الكتاب ، فلما صار في المدينة كان يأمر بمخالفة أهل الكتاب لمجاورته لهم فيها ، كما أمر بصنع الشيب لانهم لم يكونوا يصبغون ، وروى احمد وابن ماجه والطبراني عن أبي أمامة (رض) قال : قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسربلون ولا يأتزون ، فقال ﷺ : «تسربلوا واءتزونوا وخالفوا أهل الكتاب» أي فأمر بمخالفتهم بالجمع بين الامرين ، ولم يأمر بترك السراويل البتة لمخالفتهم ، اذ الغرض أن يكون للمسلمين مشخصات من العادات خاصة بهم ولا يكونوا تابعين لغيرهم ، لان الاستقلال في العادات وغيرها مما يعد من مشخصات الامم التي تعرف بها ، يزيد استقلال الامة في مقوماتها المليية – كالدين واللغة والآداب وما يسمونه الثقافة القومية قوه ورسوخاً .

لهذه العلة أجاب عمر رضي الله عنه معاوية وغيره ممن طلبوا منه أن يتجمل أمام أهل بلاد الشام لانهم اعتادوا ان يروا حكامهم من الروم في مظاهر عظيمة من الزي وغيره – فقال ما معناه – جئنا لتعلمهم كيف نحكم لا لتعلم منهم . ولهذا الغرض نفسه كان يوصي قواده الفاتحين لبلاد الاعاجم وعماله فيها بالمحافظة على عادات العرب وزياها وينهاهم عن التشبه بالاعاجم .

روى مسلم في صحيحه عن أبي عثمان النهدي قال : كتب الينا عمر ونحن اذربيجان : يا عتبة بن فرقد . انه ليس من كدك ولا من كد أبيك ولا من كد أمك . فأشبع المسلمين في رحالهم مما تشبع منه في رحلك ، واياكم والتنعيم وزي أهل الشرك ولبوس الحرير ، فان رسول الله ﷺ نهي عن لبوس الحرير الا هكذا ... ورفع لنا رسول الله ﷺ أصبعيه الوسطى والسبابة وضمها ، ا هـ . وعتبة هذا كان قائد جيش عمر هنالك . قال النووي في شرح مسلم : ومقصود عمر رضي الله عنه حثهم على خشونة العيش وصلابتهم في ذلك ، ومحافظةهم على طريقة العرب في ذلك . وقد جاء في هذا الحديث زيادة في مسند أبي عوانة

الاسفرايني وغيره باسناد صحيح قال : أما بعد فاهتزروا وارثدوا وألقوا الخفاف  
والسراويلات ، وعليكم بلباس أبيكم اسماعيل ، واياكم والتنعيم وزبي الاعاجم ،  
وعليكم بالشمس فانها حمام العرب ، وتمددوا واخشوشنوا واقطعوا الركب  
وابرزوا وارموا الاغراض ، ١٥ .

فقد أمرهم بالقاء الخفاف والسراويلات وكانوا يلبسونها في عهد النبي ﷺ  
بأذنه ، كما أمرهم بغير ذلك من لبوس العرب وعاداتهم ليحافظوا على مشخصاتهم  
فلا يندغموا في الاعاجم . ولولا ذلك لاندغموا في الاعاجم بدلاً من تعريبهم لهم .  
والتعمدد : التشبه بمعد بن عدنان ، وكان شديد القوة والبأس يؤثر الحشونة في  
العيش على الترف والرخاوة . وقوله : واقطعوا الركب ، هو بضمين جمع  
ركاب - ككتاب وكتب - أي اقطعوا ركب سروجكم . فهذه الاوامر  
والنواهي ليست دينية مفروضة على كل مسلم بل هي من سياسة الاسلام التي  
تطلب من جمهور الامة في مثل هذه الأحوال ، ولحكامهم أن يلزموهم إياها شرعاً ،  
وعليهم طاعتهم فيها ان كانت لتقوية بناء الامة ورثمة شأن اللة .

وقد التزم هذه السياسة العربية الإسلامية في هذا العصر الشعب الانكليزي  
ولا سيما في مستعمراته ، فهو يتحري أن يكون ممتازاً أو متبوعاً ، ولذلك كان  
أعز الشعوب نفساً وأعلامهم همة وقدرأ . وقد رأيت السيد عليا ملاحظاً أو  
وكيل الشحنة (البوليس) في آغره من الهند يلبس قلنسوة (برنيطة) بريطانية ،  
فكلمته في لبسها وما فيه وسألته هل هو شرط رسمي في عمله ؟ ... ؟ فقال :  
ان الانكليز يمنعون أهل الهند رسمياً من لبس هذه البرانيط لئلا يتشبهوا بهم فلا  
يلبسها أحد الا بإذن خاص ، ولا يعطى هذا الاذن لكل أحد ، وقد أعطيتُه لان  
التجوال في الشمس عامة النهار يؤدي رأسي .

وقد نشرت إحدى جرائد مصر مقالاً لكاتب ألماني كبير يخطيء فيه  
مصطفى كمال باشا في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني ، وخاصة ترك

القلب، واستبدال البرنيطة به، وإنما خطأه تحطئة صديق ناصح، لا عدو كاشح، وقال : إن هذا ينافي غرضه وهو تكوين القومية التركية ، مملاً له بالماعدة التي بينها آنفاً ، وشرحناها من قبل مراراً ، وبما قاله : إن القلب يفوق البرنيطة جمالاً ومهابة ...

ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا - وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب - لا يجهل أن المحافظة على الشخصيات القومية مما يقوي تكوين الأمة ، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يضمف قيمة المقلد في نظر نفسه ، ويحقرها في قلوب أهلها ، ويرفع منزلة الشعب الذي قلده بقدر ذلك ، ونعتقد أنه يتمهد هدم جميع مقومات الشعب التركي ومشخصاته - ما عدا اللغة - لأنها إسلامية ، أو مستندة إلى الإسلام ، وهو يريد أن يسله من الاسلام كما تسلسل الشعرة من العجين إن أمكن ، وإلا انتزعهم منه كما ينتزع الحسك ذو الأضلاع من الصفوف ، أو انتزعه منهم كما تنتزع الروح من الجسد . وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة في الترك من ملاحدة الروسيين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركية أو تورانية يستبدلونها بالاسلام ، حتى عباده الذئب الأبيض الذي عبده سلفهم من هج الوثنيين ، فلم يجحدوا إلى ذلك سبيلاً ، فاختاروا التشبه بالإفرنج ، ولا سيما إفسادهم ديناً وآداباً كاللاتين بمحجة الحضارة والترقي المصري ، وسموه التمغرب ، ونحن نسميه التفرنج ، حتى إن بعضهم يستحسن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال والحرام لادخال دمهم ( الشريف المدني ) في دم الشعب التركي ( الفاسد ) لاصلاحه .

فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركي بكل نوع من أنواع الفساد الجسمي والعقلي والنفسي ، وتكوين شعب آخر في بلاده مذبذب بين امشاح الشعوب ، روحه غير روحه ، ودمه غير دمه ، وأخلاقه غير أخلاقه ، وعقائده غير عقائده . فيكون كلفته التي يسمونها

التركية ، هي لغة هذها الاسلام كما هذب اهلها بما دخل في مادتها من الاسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية . وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها ، وإن لم يبق فيها من لغة قدماء الترك بعد أن تفرنج وتتمغرب معهم ، وتكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم ، إلا قليل . وما يدرينا بعد ذلك لعلمهم يغيرون اسمها أيضاً ؟

ومن الثابت في سنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الامم - كما يقول : الدكتور غوستاف لوبون - فان اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين في تشابه حكومتهم وطباعهم ، حتى إن الذين مرقوا من الدين منهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هي الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها ، وإنما فقدوا من الدين فضائله فقط . وكذلك السكسونيون تشابهت حكومتهم الملكية في بريطانيا ، وحكومتهم الجمهورية في الولايات المتحدة كما تشابه أهلها - فالترك يفقدون هذا التفرنج اللاتيني ما بقي فيهم من فضائل الاسلام وورابطته المليية ، وما كان لهم من الزعامة في مئات الملايين من البشر . ثم لا يقدرّون على التفصي من الوراثة القومية التي طبعها الاجيال والقرون في أنفسهم .

فالفرض الأول لهم الآن التفصي من الاسلام بحجة الترقى المصري . وما في الاسلام شيء مانع من الترقى الذي يطلبونه ، وأساسه القوة العسكرية والثروة والنظام ، بل الاسلام هدي الى ذلك ، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم ، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة الهمجية ، ونال الترك وغيرهم به حضارة وملكاً لم يكن لسلفهم مثلها ، ولا ما يدانيها ، ولو أنهم فهموا الاسلام فيها استقلالياً باتقان لغته ، والاجتهاد في شريعته ، لملكوا به الغرب مع الشرق ، ولسبقوا جميع شعوب الافرنج إلى العلوم والفنون والصناعات ، وسائر أسباب القوة والسلطان كما فعل العرب من قبلهم ، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقى لهم من تقاليد الاسلام .

ويتولون اليه بتقليد الافرنج في زيهم وفجورهم ، قبل إتقان شيء ما من علومهم وفنونهم ، والوصول الى مثل قوتهم وثروتهم .

أما الزي فقد علمت مما بيناه في أول هذه الفتوى أن ماورد في السنة وعمل السلف فيه هو الذي اتبع المسلمين فيه أرقى أمم أوربة - وأما إساحة الفسق والفجور فهي التي أهلكت جميع أمم الحضارات السابقة ، وستهلك أوربة به أيضاً كما يتشاءم جميع حكائها وعقلائها . وسيعلم العالم مصير الترك بمحاولة مصطفى كمال جعلهم خلقاً جديداً بهذه الطرق التي سلكها . ونسأل الله تعالى أن يقيمهم سوء عاقبتها .

وجملة القول في لبس البرنيطة وغيرها من أزياء الافرنج أنه مباح لذاته ، وإنما يحرم بما يكون وسيلة له من ضعف الرابطة الملية وتفضيل مشخصات خصوم الأمة الطامعين فيها على مشخصاتها ، كما يقصده المتفرنجون في بلاد الترك وأمثالها كسورية ومصر ، وإذا قصد به ما يقصده ملاحدة الترك مما شرحناه في هذه الفتوى من التوسل به الى الكفر كان كفراً .

٦٦٦

### جواب السكروتة<sup>(١)</sup>

ج ٧ - اختلف أكثر الناس في هذا النسيج الذي يرد من الشرق الأقصى ما أصله ؟ كما أشير إليه في السؤال . وقد سألت عنه في العام الماضي السيد ابن عقيل ، إذ كان مما تجر به ؟ فأجابني بأنه رديء الحرير وخشنه . وظاهره أن دوده عين دود الحرير المعروف عندنا ، فإن كان له دود آخر ، كما روي عن آخرين من تجارّه ، ففي جعله من الحرير نظر ، لأن الديدان والحشرات التي تبني

(١) النار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٤٤٩ .

لأنفسها بيوتاً من لعابها كثيرة. ومنها المنكبوت ، وقد اتخذ الافرنج من بيوتها قفازاً لليدين ، كما روي لنا ، على أنني كنت عازماً قبل سؤال ابن عقيل عنه على استجداد ثياب منه إذ كنت ألبسها في الصيف لحقتها في الحر ، ثم تركت ذلك بعد جوابه بما ذكر .

وإنني بعد كتابة ما تقدم وقبل نشره جاءني كتاب من الأخ المحبّ في الغيب خادم الإسلام الأمين ، ومدير المعارف في الصين ( سعيد سليمان ) ذكر فيه أنه مرسل إليّ قليلاً من الحرير الصيني هدية مودة ، ثم جاءت الهدية ، فإذا هي من هذا النسج الذي نسميه ( السكروقة ) فعلنا قطعاً أنهم يسمونه حريراً .

٦٦٧

### حكم التحلي بلبس الرجال الحرير<sup>(١)</sup>

ج ٨ - قد ثبت نهي النبي ﷺ عن لبس الحرير والوعيد عليه بعدم لبسه في الآخرة ، كما في حديث الصحيحين ع - ن عمر وأنس رضي الله عنهما ، وفي الصحيحين من حديث ابن عمر مرفوعاً : « إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة » . وما ثبت من لبس النبي ﷺ له محمول على أنه كان قبل النهي عنه . وما قاله أبو داود من أنه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة أو أكثر ، منهم أنس الذي روى خبر الوعيد ، فيحتمل أن بعضهم لم يبلغه النهي ، أو أنهم حملوه على الكرامة ، كما قال به بعض العلماء ، وقووه بأنه لو كان حراماً لم يلبسه مثل هذا العدد الكثير ، ولا سيما مثل أنس رضي الله عنه ، ولأنكره عليهم باقي الصحابة ، ولم ينقل ذلك . وحديث التحريم فيه من العلل ما يمنع الاحتجاج به . والجمهور على أن الخالص منه حرام على الرجال ، وكذا

(١) النار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

ما أكثره حرير خلافاً للإمامية، وعلى حل ما أكثره قطن أو صوف مثلاً، وكذا المتساوي . واختلفوا هل هو من الكبائر أو الصغائر ؟ فجمهور الشافعية على أنه من الصغائر ، وناهيك بتشددهم . وقال بعضهم : بل هو من الكبائر . ورجحه ابن حجر المكي في الزواج بناء على ما اعتمده مؤلف أصله من تفسير الكبيرة الذي جعل به الكبائر ٦٧ كبيرة ، وقد عدّ منها ما هو مكروه عند الجمهور تنزيهاً . وقد علمت أن بعض العلماء قال بجله ، وبعضهم قال بكرامته . وأما لبسه لحاجة كحكمة ، فقد صح الاذن به .

٦٨

### الكبائر والصغائر وعذابهما<sup>(١)</sup>

ج ٩ و ١٠ - اختلف العلماء في تعريف الكبيرة والصغيرة من الذنوب فقيل : إن الذنب الواحد يكون كبيرة في بعض الأحوال وصغيرة في بعض ، إذ من الناس من يرتكب المعصية مجاهرة من غلبة غضب أو شهوة وهو خائف وجل ، ولا يلبث أن يتوب ويصلح عملاً ، ومنهم من يرتكبها بغير مبالاة بالدين ، ولا خوف من الله . فالكبر والصغر يرجع إلى حال العاصي لا إلى الذنب في نفسه ، وقيل : إن مناط الكبر والصغر ما يترتب على الذنب من الضرر الذي حرم لأجله ، وقيل : إن الكبيرة ما ورد في الكتاب أو السنة وعيد شديد عليه ، وهو ما اعتمده صاحب كتاب الزواج . والتحقق أن من المعاصي ما هو كبيرة في نفسه ، كالتي وردت بها النصوص في الصحاح ومنها ما يختلف باختلاف حال فاعله ، ويراجع التفصيل في الزواج .

وأما كون العقاب على الكبيرة أشد من العقاب على الصغيرة فهو ضروري .

(١) التارخ ٢٦ (١٩٢٥) ص ٥٠٠ .

مسائل عذاب القبر<sup>(١)</sup>

ج ١١ و ١٢ و ١٣ - المشهور عن جمهور أهل السنة أن عذاب القبر على الروح والجسد معاً . والمراد بعذاب القبر ما يسمونه عذاب البرزخ ، أي ما بين الموت والحشر يوم القيامة سواء دفن الإنسان في قبر أم لا . ففي هذه المدة يشعر الأخيار بنوع من النعيم والأشرار بنوع العذاب . ويقول الجمهور : إن النفس وإن كانت هي التي تشعر بالألم وباللذة لا مانع يمنع أن يكون لها نوع اتصال بالبدن يصحح كون العذاب واقعاً عليها معاً ما دام البدن موجوداً . ومن المعلوم أن الراجح عند متكلمي الأشاعرة أن الجسم ينعدم ، فلا يبقى منه شيء أو إلا عجب الذنب ، كما قال في الجوهرة :

وقل يعاد الجسم بالتحقيق عن عدم وقيل عن تفريق

ونقل السفاريني في شرح عقيدته عن شيخ الاسلام ابن تيمية أن بعض أهل السنة يقولون كالمعتزلة إن عذاب البرزخ على الروح فقط ، وإنما يكون العذاب على الروح والجسد معاً بعد البعث . قال : وهذا القول قاله طوائف من المسلمين من أهل الكلام والحديث وغيرهم ، وهو اختيار ابن حزم وابن مره . (قال) : وليس هذا من الأقوال الشاذة ، بل هو مضاف إلى من يقرّ بعذاب القبر ويقرّ بالقيامة ويثبت معاد الأبدان والأرواح الخ . (ص ٢٢٢ ج ٢) .

ثم نقل السفاريني ( في ص ٢٤ منه ) أدلة ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل على امتناع حياة الإنسان بعد موته قبل يوم القيامة ، وتمقّبها بما لابن القيم فيها من التفصيل والتحقيق الذي يؤيد به جمهور أهل السنة .

(١) المنارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وأما كون ذلك العذاب مستمراً دائماً أو منقطعاً فظواهر بعض النصوص تدل على أنه غير دائم. منها قوله تعالى في آل فرعون (النار يعرضون عليها غدواً وعشياً) قالوا هي في عذاب البرزخ بدليل ما بعدها ، وما ورد من دوام عذاب جهنم ، ومنها ما جاء في الصحيحين من خبر اللذين يعذبان في قبورهما وأن النبي ﷺ وضع جريدة خضراء شقها وغرزها على كل قبر منها مما يرجى أن يكون سبب التخفيف عنها ، وهذا من أمور الغيب التي لا تعرف إلا بنص من الشارع ، وأقرب منه ما ورد من الأمر باستغفار للميت والدعاء له بالثبوت عند دفنه إذ هو داخل فيما صح من نفع الدعاء عند الله تعالى .

ورد في بعض الأحاديث أن بعض الأعمال الصالحة في الدنيا تنجي فاعلها من فتنه القبر وعذاب القبر كالرباط في سبيل الله وقراءة سورة (تبارك الذي بيده الملك ) رواها الترمذي . وقد أوجزنا في هذه المسائل لأن ما صح من أخبار عالم الغيب لا ينبغي البحث في صفته وكيفيته ، ولا الزيادة فيه على الوارد ولا يجوز قياسه على المعهود لنا في حياتنا الدنيا . وقد ضرب أبو حامد الغزالي لمنكري عذاب القبر مثلاً ما يراه النائم أحياناً من ألم يمسه أو ثعبان يلمسه ولا يرى عليه أثر للألم بحيث يعرفه من في حضرته .

٦٧٠

### العقاب على حقوق العباد<sup>(١)</sup>

ج ١٤ و ١٥ و ١٦ - من مات وعليه حقوق للعباد من قتل عمد وديون ومظالم وخيانات وسرقات وكذب وغش لأناس لم يسأحوه بها في الدنيا - يعاقبه الله تعالى في الآخرة وإن عذبه في البرزخ ، فإن عذاب الآخرة هو الجزاء الأوفى الذي يكون بعد الحساب ، وأما عذاب البرزخ فهو دون ذلك ، ولعله مبني على

(١) النارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٥٠٢ .

ما تشمر به النفس من دنسها وخبثها وسوء تأثير الشرور والفساد والمصيان فيها . والتوبة قد تسقط ، التائب حقوق الله عز وجل ، ولكنها لا تسقط حقوق العباد . والعقاب على حقوق العباد نوعان بيئها النبي ﷺ بقوله : «المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم ، فطرح عليه ثم طرح في النار ، رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة .

٦٧١

### تفسير حديثين<sup>(١)</sup>

ج ١٧ - أما حديث : « لو لم تذبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم » ، فقد رواه مسلم بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة بزيادة القسم في أوله : « والذي نفسي بيده » ، ورواه من حديث أبي أيوب الأنصاري بلفظ : « لولا أنكم تذبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم » وبلفظ : « لو أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها الله لكم لجاء الله بقوم لهم ذنوب يغفرها الله لهم » ، وكان أبو أيوب رضي الله تعالى عنه يكتم هذا الحديث طول حياته خوفاً من تهاون بعض الناس بالذنوب اتكالاً على المغفرة ، ثم حدثت به حين حضرته الوفاة لئلا يكون كاتماً للعلم . والمراد من الحديث ترغيب المذنبين في الرجوع إلى الله وطلب المغفرة منه ، وعدم اليأس من رحمته ، فهو دواء لمن يغلب عليه الخوف من عقاب الله تعالى حتى يخشى عليه القنوط من رحمته تعالى . ومعناه أن المغفرة من صفات الأفعال لله عز وجل ومن أسمائه الغافر

(١) المنارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٥٠٢ - ٥٠٤ .

والغفار والغفور ، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مذنّب يغفر ذنبه ، كما ان من شأن الإنسان أن يذنب جاهلاً او ناسياً او مغلوباً لفضبه او شهوته ، ومن شأن المؤمن أن يندم إذا أذنب ويستغفر ويكفر عن ذنبه ، ومن شأن الرب الغفور الرحيم أن يقبل التوبة ويستجيب للمستغفرين قال تعالى : « وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى »<sup>(١)</sup> وقال عز وجل : « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ؟ ولم يصرّوا على ما فعلوا وهم يعلمون ، أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العالمين »<sup>(٢)</sup> .

ويقابل ذلك ان من أسمائه تعالى المنتقم أي الجازي بالحق والعدل. ويجمع بين الأمرين قوله تعالى : « نبيء عبادي أني أنا الغفور الرحيم ، وأن عذابي هو العذاب الأليم » . ومن عقائد أهل السنة الايمان بوعد الله ووعيده وأن الوعد لا يتخلف جملة ولا تفصيلاً ، وان الوعيد ينفذ في الكافرين ، وفي طائفة من عصاة المؤمنين ، وهم الذين لا تدرّكهم المغفرة ، وأنه يجب على المؤمن الخوف من الله والرجاء في الله ، إذ لا يعلم المغفور لهم إلا الله . ولأبي الحسن الشاذلي من أئمة الصوفية كلمة جامعة في ذلك وهي « وقد أهيمت الأمر علينا لئلا نرجو ونخاف ، فأمنّ خوفنا ، ولا نخيّب رجاءنا » .

وأما حديث « كل شيء بقدر »<sup>(٤)</sup> حتى المعجز والكيس ، أو قال « الكيس والمعجز » فقد رواه أحمد ومسلم كما قال فهو صحيح السند . والكيس بوزن البيع مصدر كاس يكيس وهو الحدق وحسن التصرف في الامور ، ويقابله المعجز عن

(١) سورة طه رقم ٢٠ الآية ٨٢ .

(٢) سورة آل عمران رقم ٣ الآية ١٣٥ .

(٣) سورة الحجر رقم ١٥ الآية ٤٩ .

(٤) كان من غلط الطبع في السؤال ان جمعت الباء الموحدة ياء مثناة هكذا « يقدر » .

المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٥٠٣ . الحاشية .

حسن التصرف والقيام بالواجب . ومنه حديث « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى » رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وصحوه . ومعنى الحديث المسئول عنه ان الغرائز والصفات النفسية للبشر مخلوقة بقدر الله تعالى الذي أقام به نظام الكون وليست من المصادفات أو من الجزاف ، وذلك أن القدر هو النظام الذي سبق في علم الله تعالى لخلق الأشياء ، فلم يقع شيء في العالم الا بخلق الله تعالى وتقديره السابق في علمه ، ومنكرو القدر يزعمون ان الله تعالى يخلق الأشياء جزافاً كما يريد عند خلقها لا بحسب ما قدره ودبره وسبق به علمه الأزلي وهو ما يعبرون عنه بقولهم « الأمر أنف » أي جديد مستأنف . ولفظ القدر ينافي هذا المعنى ، وهو ثابت بنص القرآن كقوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر »<sup>(١)</sup> وقوله : « وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم »<sup>(٢)</sup> . وقد فصلنا هذه المسائل من قبل مراراً .

## الاستخفاف بآيات الله وما عظم الله أمره . ودعوى رؤية النبي ﷺ في اليقظة<sup>(٣)</sup>

من صاحب الامضاء في الجزائر « الزواوي » .

ما قولكم في كاتب يكتب في الجرائد تحت عنوان « النفخ في الصور » والإمضاء « إسمرا فيل » هل ينطبق عليه ما ذكر الشيخ ( القاضي ) عياض في كتاب الشفاء في مفتاح فصل من فصول آخر الكتاب ولفظه :

« وأما من تكلم من سقط القول وسخف اللفظ ممن لم يضبط كلامه وأهمل

(١) سورة القمر رقم ٥٤ الآية ٤٩ .

(٢) سورة الحجر رقم ١٥ الآية ٢١ .

(٣) النار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٧٣٣ .

لسانه بما يقتضي الاستخفاف بمعظمة ربه وجلالة مولاه - او تمثل في بعض الأشياء ببعض ما عظم الله من ملكوته - إلى أن قال - وهذا كفر لا عزية فيه ، اهـ .

قلت : أليس التمثيل بالنفخ في الصور وإمضاء إسمرافيل عليه السلام بعض ما عظم الله من ملكوته ؟ أفيدوا الجواب ، ولكم الأجر والثواب ، من منزل الكتاب ، الذي جعله الله حكماً بين العباد إلى يوم المآب .

ثم نذكر لكم سخافة وحديث خرافة ذكرها الشيخ عليش في فتاويه في باب الأصول من كتابه ذلك فقال : إن الشمراني نقل عن عليّ الخواص ، ان الأئمة المجتهدين لا يثبتون حكماً إلا إذا شاوروا النبي ﷺ يقظة ومشافهة ، وأنهم معصومون من الخطأ ، إلى غير ذلك مما لا يقبله الشرع ولا العقل . وان السيوطي ذكر عن نفسه كما في ورقة بخطه أنه رأى النبي ﷺ خمساً وسبعين مرة يقظة ، حسبما تقفون على ذلك في كتابه الموماً إليه في باب الأصول .

ثم إننا لما أنكرنا ذلك وكتبنا فيه نقداً في بعض الجرائد ، هنا قام بعض من يزعم انه على علم ما . فأنكر علينا انكارنا على من يدعي رؤية النبي ﷺ يقظة بعد وفاته بثماتمة سنة . إلى غير ذلك مما تقفون عليه من المدهشات بل الخزيات .

والآن نطلب منكم عملاً بالأصول وقواعدها وانتصاراً لطريقتنا الاصلاحية السلفية ان تشيروا إلى ذلك في عدد أعداد المنار المقبلة وذلك يكون خدمة للعلم والفقهاء الصحيح ، إذ لا تتقرر الأحكام الشرعية بما ذكر .

٦٧٢

الحكم في سقط القول وسخف اللفظ<sup>(١)</sup>

ج - اننا لم نطلع على شيء مما كتب في بعض جرائد الجزائر بالعنوان

(١) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٧٣٤ .

والإمضاء المذكورين ، فنعلم هل هو صريح فيما أراده القاضي عياض رحمه الله ، من الاستخفاف او الاستهزاء بالله او بآياته ، او بما عظم أمره من ملكوته بما يدل على ذلك دلالة واضحة . وهو قد ناط الحكم بالكفر بقصد الكفر والاستخفاف ، او بالتكرار الدال على ذلك ، فإن نص عبارته فيما جزم بأنه كفر « فإن تكرر هذا منه وعرف به دل على تلاعبه بدينه ، واستخفافه بجرمة ربه ، وجهله بعظيم عزته وكبريائه ، وهذا كفر لا مرية فيه . وكذلك ان كان ما أورده يوجب الاستخفاف والنقص لربه ، اهـ

والمدار في الحكم بالكفر في أمثال هذه الأقوال على دالتها القطعية على الاستخفاف والاستهزاء ، الذي لا يصدر من مؤمن عادة او قصده ذلك . فإذا كان الناس يفهمون من عبارات ذلك الكاتب الاستهزاء بالقيامة وملك الصور استهزاء من لا يؤمن بهما ، فلهم ان لا يعاملوه معاملة المؤمنين ، ولكن بعد ان ينصحوا له برفق بأن يرجع عن ذلك ويتوب إلى الله منه ، وأن يقبلوا قوله إذا قال انه لا يقصد به ما فهموه من الدلالة على الاستخفاف او الاستهزاء ، ويحتجوا عليه بأن فهمهم ذلك منه كاف في وجوب تركه . وإن كان الناس لا يفهمون هذا مما يكتبه ، بل يفهمون أنه يقصد الوعظ وبأسلوب مؤثر يذب الأذهان ، فلا وجه للقول بكفره مطلقاً . وهنالك صورة ثالثة وهي أن تختلف أفهام الناس فيما ذكر ، وحينئذ يتجه أن يكون ما يكتبه معصية لا كفراً ، والغالب على ظني انه لا يقصد الكفر ، ولا يمتقد أن ما يكتبه محظور شرعاً ، ولكن يجب عليه والحالة هذه أن يراعي ما يفهم الناس من كلامه ، ولا يقف موقف التهمة عند من يستنكر ذلك ، وأرجو أن يترك ذلك إذا بلغه هذا وصح حسن ظني فيه ، فهذا ما اتجه عندي في مسألة الاستفتاء .

## دعوى التلقي عن النبي ﷺ بعد وفاته<sup>(١)</sup>

ج - وأما ما نقله الشيخ عlish عن الشعراني عن عليّ الخواص من استشارة الأئمة المجتهدين للنبي ﷺ ، بقظة في كل حكم أثبتوه ، ومن القول بعصمتهم ، فهما من الباطل الذي لا يقبله إلا الخرافي الجاهل . فالمسلمون قد أجمعوا على عدم عصمة العلماء المجتهدين ، وصرحوا بجواز الخطأ عليهم ، إلا ان بعض الشيعة قد قالوا بعصمة بعض الذين خلوا من أئمة أهل البيت كالأئمة الاثني عشر عند الامامية . وقد كان المجتهدون يقولون القول ، ثم يظهر لهم انه خطأ فيرجعون عنه ولو لم يثبتوا حكماً إلا بالتلقي الصحيح عن النبي ﷺ ، لما رجع أحد منهم عن قول قاله في إثبات حكم او نفيه ، ولما أوصى من أوصى منهم ( كالشافعي ) بأن من صح عنده حديث يخالف قوله ، فليتبع الحديث ويضرب بقوله عرض الحائط ، وكتب الشعراني مشحونة بالخرافات ، وقد أطال القول في هذه المسألة في كتابه الميزان وسيأتي ما فيه .

هذا وان أولئك المجتهدين لم يدع أحد منهم هذه الدعوى ، بل كانوا يستنبطون الأحكام من أدلتها ويتناظرون فيها ، ويرد بعضهم قول بعض بالدليل ، ولم يدع أحد منهم العصمة ولا ادعاها لهم أصحابهم ومؤيدو مذاهبهم ، بل اعترفوا بأنهم يخطئون وان كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا النبي ﷺ ، كما كان يقول مالك ، ولو صحت الدعوى لكانت أقوالهم كلها على تعارضها وتناقضها كنصوص الكتاب والسنة ، والواقع أن أكثرها اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب وهذا معنى وصفهم بالمجتهدين . والصحابة كانوا أعلم بدين الله من أئمة الفقه ، ولم يقل أحد بعصمتهم ولا بأنهم كانوا يرون النبي ﷺ بعد موته ويستفتونه

(١) المنارج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٧٣٤ - ٧٣٧ .

فيا أشكل عليهم ، والروايات في اختلافهم وتشاورهم فيما اختلفوا فيه في عهد الراشدين كثيرة ، ولو كان كبار الصحابة والتابعين الذين نقلوا إلينا القرآن والسنة ، يرون النبي ﷺ في اليقظة ويتلقون عنه الأحكام لعرف هذا عنهم الخواص والعوام ، ولما وقع المسلمون فيما وقعوا فيه من الاختلاف العلمي والعملية .

ثم إن الذين ادعوا أنهم يرون النبي ﷺ في اليقظة ، ويسألونه عن الأحاديث المروية عنه وعن الأحكام والحقائق ، يختلفون في كل ذلك اختلافاً يدور بين النفي والإثبات ، والحلال والحرام ، والكفر والإيمان ، فكيف يمكن أن تصح دعواهم ؟ روي عن السيوطي ان النبي ﷺ أخبره انه ليس في جامعه الصغير حديث موضوع أي مكذوب عليه ﷺ ، وروي عن غيره انه سأل ﷺ عن عدة أحاديث من هذا الكتاب فأنكرها ، وصرح بأنه لم يقلها ، وهي من غير الأحاديث التي قال رجال الحديث كالناوي وغيره بوضعها .

ومن مفسد هذه الدعوى أنها فتحت للدجالين باب الإفساد في هذا الدين وبت العقائد الباطلة المخالفة لنصوص القرآن القطعية الدلالة والجمع عليها في الملة، دع مخالفتها للأحاديث الصحيحة عند جميع حفاظ السنة ، وتجد الكثير منها في كتب المتصوفة كالشيخ أحمد التيجاني الذي ضل بطريقته الألوف والملايين من أهل إفريقية ولا سيما الجزائر ، ولولا ان في كتب بعض المشهورين بالولاية والعلم كالشمراني إثباتاً لهذه الدعوى بدعوى أخرى هي ما يسمونه بالكشف لكفي المسلمون هذا الشر المستطير .

لقد كان الضرر والفساد لهذه الدعوى كبيرين ، ولم تر لها أدنى فائدة توازي أدنى غائلة منها ، وعلماء أصول الدين وعقائده وأحكامه متفقون على ان الكشف والإلهام ليس من أدلة الشريعة ولا يثبت به حكم ولا تقوم به حجة . قال في جمع الجوامع وشرحه : لعدم ثقة من ليس معصوماً من الأولياء بخواتمه ، لأنه لا

بأمن دسيسة الشيطان فيها ، وأهل السنة لا يقولون بعصمة أحد في إلهامه  
وغيره إلا الأنبياء عليهم السلام ، كما تقدم .

وأما مسألة رؤية النبي ﷺ في اليقظة أي رؤية روحه الشريفة القدسية ،  
متشكلة بصورته الكاملة الجسدية ، فقد اختلف العلماء فيها ، فنفاها قوم ، وأثبتها  
آخرون ممن يدعونها أو يصدقون من ادعواها من الصوفية ، ومن الثقات من قال  
بإمكان حصولها في حال بين النوم واليقظة ، ونظم بعضهم هذا الرأي بقوله :

ومن يدعي في هذه الدار أنه يرى المصطفى حقاً فقد فاه مشنطاً  
ولكن بين النوم واليقظة الذي يحاول هذا الأمر مرتبة وسطى

ويجد القارئ هذا البحث في المواهب اللدنية وشرحها ، وفي الأبريز ، وفي  
بحث الكرامات من طبقات الشافعية الكبرى للسبكي وغيرها . وقد كنت قرأت  
هذا وغيره ، وكتبت في المسألة بحثاً طويلاً في كتاب الحكمة الشرعية في المحاكاة  
بين القادرية والرافعية الذي ألفته في أثناء طلبي للعلم بطرابلس الشام .

ويعمل النفاة لرؤية اليقظة ما روي عن بعض كبار الصوفية من ادعائها ،  
ومنهم الأتقياء العدول ، والعلماء الفحول ، الذين يميلون عن تهمة الكذب  
والافتراء - يعللون ذلك بأنهم هؤلاء لم يفتروا تلك الدعوى افتراء ، وإنما كان  
ما يروونه نوعاً من المثال ، يتجلى عند استغراق الفكر في الخيال ، على حد  
قول الشاعر :

يمثلك الشوق الشديد لناظري فأطرق إجلالاً كأنك حاضر

ولكن كبار الصوفية على إثباتهم للرؤية الخيالية يقولون: إن لهم رؤية أخرى  
هي جمعية روحية تكون في حال التجرد من الجسم المادي الكثيف ، والانسلاخ  
من سلطان الحس ، فهي مشاهدة الروح للروح في شكل الجسد ، ولا تتوقف  
على فتح العينين ولا على وجود النور، بل هي تكون مع عدمها أكثر. ومن الفرق

بينها وبين الرؤية الخيالية - أن الذي يتمثل في الخيال هو ما نقش في مركز التصور مما كان شاهده هذا الرائي أو تخيله ، فهو يختلف باختلاف الأشخاص كالأحلام ، والرؤية الروحية ليست كذلك ، وآية صحتها إنها لا تتضمن أخذ شيء عنه ينافي القرآن أو غيره من أصول الشريعة أو فروعها القطعية .

وقد ذكر صاحب الإبريز عن شيخه الدباغ من أمثلة الرؤية الخيالية حزاراً في مدينة فاس مات ولده فوجد عليه وجداً عظيماً ، فتمثل له وهو يمشي مع الجزارين في السحر يقصدون المذبح ، وصار يتكلم معه ، حتى نبهه أحد رفاقه سائلاً إياه عما سمع منه ؟ فأخبره أن ولده كان يمشي بجانبه ويكلمه .

وأعرف امرأة بلهاء في بلدنا كانت تخاطب الموتى من لهم شأن كبير عندها كأخ لها مات شاباً ومن غيرهم . وهذا نوع مما ينقل في هذا العصر عن الروحانيين في بلاد الأفرنج كلها .

وربما أعود إلى التوسع في هذه المسألة ، وما يتعلق بها مما يسمى اليوم باستحضار الأرواح .

وجملة القول أن رؤية الأرواح على القول بصحتها ، إنما تقع في حالة غيبة عن الحس والإدراك العقلي ، ومتى عاد صاحبها إلى الحالة الطبيعية يكون كالمستيقظ من النوم ، فلا يوثق بضبطه لكل ما رآه ، وهي لا يثبت بها حكم شرعي ، ويجب القطع ببطلان كل ما ينقل في هذه الحالة عن روح النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء والمؤمنين مخالفاً لما ثبت شرعاً أو وجوداً بدليل قطعي والسلام .

٦٧٤

### حكم صلاة مكشوف الرأس<sup>(١)</sup>

من صاحب الإمضاء في بيروت عبد الحفيظ إبراهيم اللادقي (تأخر سهواً) .

(١) المارج ٢٧ (١٩٢٦) ص ٣٣٩ .

١٨٤٨

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة مفتي الأمام السيد محمد أفندي رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى .

هل تجوز صلاة الرجل المسلم وهو حاسر الرأس أي مكشوفه بلا حرمة ولا كراهة ولو لغير ضرورة ولا عذر مطلقاً أم لا ، تفضلوا بالجواب .

ج - نعم تجوز صلاة حاسر الرأس إذا كان رجلاً ، لأنه لا يشترط في صحة الصلاة من اللباس إلا ما يستر العورة ، والرأس عورة من المرأة دون الرجل . ولكن يستحب أن يكون المصلي في أكمل اللباس اللائق به ومنه غطاء الرأس بعمامة ، أو قلنسوة ، أو كمة ( طاقية أو عرقية ) ، ونحو ذلك مما اعتاد لبسه كالطربوش ، فكشف الرأس لغير عذر مكروه ولا سيما في صلاة الفريضة ، ولا سيما مع الجماعة . فإذا نوى به التشبه بغير المسلمين كان حراماً ، لأنه تشبه في متعلقات أمر ديني . وأما التشبه بهم في الأمور الدينية المحضة الخاصة بهم كأن يفعل فعلاً يعده به من يراه منهم ، فقد صرح الفقهاء بأنه ارتداد عن الإسلام .

٦٧٥

ملك سليمان ودعاؤه بطلبه وتسخير الريح له<sup>(١)</sup>

من صاحب الإمضاء في بور تسعيد ، محمود محمد النهري .

بور تسعيد في ٣٠ رجب سنة ١٣٤٤ و ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم . حضرة صاحب الفضل والفضيلة الاستاذ المحقق الشيخ محمد رشيد رضا حفظه الله آمين .

---

(١) المنار ج ٢٧ (١٩٢٦) ص ٣٤٠ - ٣٤٤ .

سلامي عليكم وتحية مباركة زكية وبعد ، سيدي : لقد بدا لي توجيه سؤال  
الآتي إلى جنابكم بعد أن عجز الكثيرون عن الإجابة عنه ، وإني أرجو وأؤمل  
أن يكون الجواب تفصيلياً .

إن سليمان نبي الله عليه السلام قال : « رب أغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي  
لأحد من بعدي » الخ . ما جاء بالآيات الكريمة ، فما هو المراد بالملك في الآية ،  
وما هو المراد بقوله لأحد . هل المراد بأحد أحد الأنبياء أم الكلام عام ، وإذا  
كانت الدعوة قد أجبت فما هو الملك الذي كان له ، وهل المراد به فتح البلاد  
من مطلع الشمس إلى مغربها ، وإذا كان ذلك كذلك فما هي الأدلة التاريخية التي  
تؤيده ، وما الذي حمله على أن يطلب هذا الطلب مع أن المتبادر إلى الذهن أن  
الأنبياء يحبون الزهد في الدنيا ، وإن كان الجمع بين الملك والنبوة جائزاً . وهل  
سخرت له الرياح معجزة أو كان يسبح في الهواء كما يسبح الناس اليوم ؟ وإنما  
لكل زمن استعداده فيكون هو أول من امتطى ظهر الرياح ، وما هي القوى  
التي أعطيت له حتى استطاع تسخير الشياطين والجن بلا رؤيتها ، وما هو المراد  
بقوله تعالى : ( وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب ) ، وما هو الفرق بين سليمان  
ابن داود نبي الله ، وبين ذي القرنين المذكور في القرآن الكريم ؟ أرجو الإفادة  
عن ذلك فقد تعبنا شديداً فلم نجد من يدلنا على الحقيقة سواكم ، وأنا منتظر الرد  
بفارغ الصبر ، ولكم مني يا مولاي مزيد الشكر ، ومن الله تعالى جزيل الأجر ،  
وتفضلوا يا سيدي بقبول وافر التحيات والتسليمات .

ج - لا نستطيع الآن أن نجيب جواباً تفصيلياً عن هذه الأسئلة ، لأن هذا  
يقتضي تأليف رسالة أو كتاب نحن إلى غيره أحوج . وأقول بالإجمال أن الذي  
ورد في تفسير فتون سليمان عليه السلام في الكتب الصحيحة ، أنه حلف ليطوفن  
ليلة على أربعين امرأة من نساته ، وفي رواية سبعين امرأة تأتي كل واحدة بغلام

يقاتل في سبيل الله ولم يقل ان شاء الله ، وقد ذكره ملك بأن يقول فلم يقل ،  
فحملت امرأة واحدة من أولئك النساء ووضعت غلاماً مشوهاً هو نصف غلام ،  
فألقي على كرسيه ليعتبر بعجزه ، فاعتبر وقاب وأتاب إلى ربه ، وطلب منه ان  
يفغر له ويهب له ملكاً لا ينفني لأحد من بعده . وكلمة أحد هنا نكرة في  
سياق النفي تفيد العموم . وطلب عظمة الملك ليس منكرراً لأن سليمان عليه  
السلام لا يريد به إلا ما يقوم به الحق ، وحكم الشرع الإلهي والاصلاح بين الناس ،  
فاستجاب الله تعالى له بما بينه بقوله : « فسخرنا له الريح » إلى آخر الآيات . ولم  
يرد في الأحاديث الصحيحة بيان لتسخير الريح وجريانها بأمره حيث أصاب ،  
وإنما ورد في التاريخ أنه كان له أسطول في البحر الأبيض المتوسط وأسطول في  
بحر الهند يستعملها في تجارته الواسعة وجلب الذهب والفضة وغيرها مما استعمله  
في بناء هيكل العبادة لله تعالى ، فيحتمل أن يكون معنى تسخيرها له أنها كانت  
تكون عاصفة في غير الوقت الذي يسافر فيه أسطوله ، ثم تكون رخاء في الوقت  
الذي يسير فيه ، وذلك من آيات له الخاصة به عليه السلام . ويحتمل أن الله  
سخرها له في أمور خاصة به لم يطلع عليها الناس مما هو من آيات الأنبياء عليهم  
السلام غير المقرونة بالتحدي . ولذلك لم تذكر في قصة من سفر الملوك ، ولا في  
غيره من تواريخهم . وفي الروايات الاسرائيلية المنقولة عن مثل كعب الأجباز  
ووهب بن منبه غرائب وعجائب فيما أوتيه سليمان أُلصقت بالقرآن وصدقهما  
الكثيرون وتناقلوها من غير عزوها كلها إليهما وإلى أمثالهما . وأما تسخير  
الشياطين فقد ورد في حديث أبي هريرة المرفوع عند الشيخين وغيرهما ان النبي  
ﷺ تراءى له شيطان يريد الوسوسة له فأمكنه الله تعالى منه ، وأنه لولا دعوة  
سليمان لأمسكه وربطه بسارية المسجد - أي في حال تشكله الجسدي - ليلعب  
به صبيان المدينة . فهذا الحديث يردّ تأويل من تأول تسخير الشياطين له بشياطين  
الأنس وهم عنتهم الذين كان يستخدمهم في قطع الحجارة الكبيرة ونحت التماثيل

وغير ذلك للمباني العظيمة التي بناها ، وأعظمها الهيكل المشهور ، على ان في القرآن تصريحاً بذكر الجن في موضع الشياطين . والامراتيليات في هذا كثيرة أيضاً . ولم يفتح سليمان الشرق والغرب ، بل كان ملكه ممتداً من حدود نهر الفرات إلى تخوم مصر .

وأما ذو القرنين فهو رجل ضربه الله تعالى مثلاً لما هو مبين في قصته من سورة الكهف ، فسخر له أسباب السياحة في مشرق شمس الأرض ومغربها من العمران الذي كان في عصره . ومن الأعمال العظيمة الفنية كالسد ، فتسخير تلك الأسباب المجهولة عندهما لذي القرنين يشبه تسخير الريح والشياطين لسليمان ، وتسخير الجبال والطير لوالده ترجع صوته حين كان يسبح الله تعالى بتلاوة الزبور ، بصوته الشجي الندي ، والإنة الحديد له ينسج منه الدروع ، ولكن أعمال ذي القرنين كلها كانت بالأسباب المعروفة ، وإن أوتي منها ما لم يؤت غيره ، وما أوتي داود وسليمان كان كله او بعضه من الآيات الإلهية التي لا تقال بالكسب .

ومن الناس من يظن ان كل تسخير من هذا القبيل يجب ان يكون من الخوارق التي يغير الله تعالى بها سننه في الخلق وليس كذلك . فهو سبحانه تعالى يمن على عباده بتسخير منافع الكون الطبيعية والصناعية لهم ، كقوله في سورة إبراهيم عليه السلام « وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار »<sup>(١)</sup> ولهذا أمثال .

هذا وإننا ننصح لأخينا السائل ولكل من يطلع على جوابنا هذا ، بأن يقفوا - في مثل هذه الآيات المنزلة فيما أعطاه الله من المواهب لسليمان عليه السلام عند نصها - ولا يتقيدوا بشيء مما في كتب التفسير عن الصحابة والتابعين ، فمن

---

(١) سورة ابراهيم ١٤ الآيات ٣٢ - ٣٣ .

دونهم في تفسيرها وإن صح سندها ، ما لم تكن مرفوعة إلى النبي ﷺ ، فإن  
جل الرويات في بني إسرائيل وأنبيائهم ، وفي خلق السموات والأرض مأخوذة  
عن رواة الاسرائيليات ، وكان من أمثلهم عندهم كعب الأحبار ووهب بن  
منبه ، ونحن نوقن بكذب أكثر ما روي عنها من ذلك ، وإذا قلنا فيه كله لا  
نكون مغالين . وقد قال الإمام أحمد :

« ولا يفرن أحد أقول المخرجين للتفسير المسأثور : عن ابن عباس رضي الله  
عنه وعن مجاهد وقتادة وفلان وفلان . وعدم ذكر مثل كعب ووهب وغيرهما  
في السند ، فإن هؤلاء كثيراً ما كانوا يقولون ما يسمعونها منها من غير ذكر السماع  
منها ، إذ لم يكونوا يذكرونه على سبيل الرواية ، بل على أنه معنى للآية . »

روى عبد الرزاق وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنه قال : أربع آيات  
من كتاب الله لم أدر ما هي حتى سألت عنهن كعب الأحبار ، وذكر منها قوم  
تبع وجواب كعب المخترع له ولا محل لذكره هنا - قال : وسألته عن قوله :  
« وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب »<sup>(١)</sup> قال الشيطان أخذ خاتم سليمان الذي فيه  
ملكه فقذف به في البحر ، فوقع في بطن سمكة ، فانطلق سليمان إذ تصدق  
عليه بتلك السمكة فاشتواها ، فأكلها ، فإذا فيها خاتمه ، فرجع إليه ملكه .  
وهذا الجواب من أكاذيب كعب التي كان يغش بها الصحابة والتابعين لاغترارهم  
بعبادته وكلامه المنمق الذي يرويه عن التوراة وغيرها من كتب بني إسرائيل ،  
ويفسر بها آيات القرآن في أخبارهم وفي أصل الخليفة . فهو كأمثاله التي لا تحصى  
لا أصل له في شيء من تلك الكتب ، وهو مخالف لنص حديث الصحيحين  
الذي أشرنا إليه في تفسير « ولقد فتنا لسليمان » ، ولكن ابن عباس أخذه  
بالتسليم إذ لم يكن قد بلغه الحديث المرفوع فيما يظهر ، وأنا لا آمن أن يكون  
بعض أحاديث أبي هريرة المرفوعة الغربية المتون التي لم يصرح فيها بالسماع مما  
رواه عن كعب الأحبار ، فقد صرحوا أنه روى عنه . وقد قال الزركشي في

(١) سورة ص ٣٨ الآية ٣٤ .

التفسير المرفوع انه الطراز المعلم: « ولكن يجب الحذر من الضعيف، والموضوع فإنه كثير. ولهذا قال الإمام أحمد ثلاثة كتب لا أصل لها المغازي، والملاحم، والتفسير قال المحققون من أصحابه: مراده ان الغالب انه ليس لها أسانيد صحيحة متصلة. وقد غلط من جعل أقوال الصحابة في هذا الباب من قبيل المرفوع بعملة انه لا يعرف بالرأي، وفاتهم أنه من رواية الاسرائيليات، فلا يمد كأحكام الدين والحلال والحرام.

ثم أقول: إن الروايات المتعددة عن سليمان أن ملكه كان بسر في خاتمه وأن الشيطان أخذ خاتمه، فصار يتصرف في الأنس والجن والطير، كما كان يتصرف سليمان، حتى كان يأتي نساءه (!) الخ خرافة فيها مفاصد كثيرة، وأنها وأمثالها معارضة بسل منقوضة ومردودة ومضروب بها وجوه مختلفيها وأقفيتهم بقوله تعالى: «فسخرنا له الريح والشياطين...»<sup>(١)</sup> ولو كان ملكه الذي لا ينبغي لأحد من بعده منوطاً بسر في خاتمه يمكن أن تسخر للشياطين إذا هم حملوا ذلك الخاتم لم يكن خصوصية لسليمان نفسه جزءاً إنابته واستجابة لدعائه كما صرح به القرآن، وهل هذا إلا بما كانت تتلوه الشياطين على ملك سليمان وتعزوه إليه من مختلفات السحر، ولو أنه من الخرافات والكفر، «وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا»<sup>(٢)</sup> وروّجوا كفرهم وفتنوا به بعض المؤمنين بعزوه إلى سليمان وخاتمه السري، ذي الطلمس السحري، ولا يزال شياطين الأنس وسحرتهم على هذا إلى اليوم !!

هذا ما نراه في الجواب الإجمالي وإذا أحيانا الله تعالى ومنّ علينا بالوصول إلى تفسير قصة سليمان عليه السلام من سورة النمل، فانتنا نحرر هذا المقام بالتفصيل، وليس ليس لدينا من الوقت الآن ما يسمح لنا بالمراجعة ولا بالتفكير فيه حتى اتنا ذكرنا الحديشين المرفوعين بمعناهما ولم نراجع نص لفظها.

(١) سورة ص رقم ٣٨ الآية ٣٦ و ٣٧.

(٢) سورة البقرة رقم ٢ الآية ١٠٢.